

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



التخصص: تسيير إستراتيجي

الشعبة: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
الموضوع :

إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر  
مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

• تحت إشراف الأستاذ:

أ. بن حمو عبد الله

• من إعداد الطالبة:

. قاضي سمية

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	الاسم و اللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	بن زيدان ياسين	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	بن حمو عبدالله	مشرفا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	برياطي حسين	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



التخصص: تسيير إستراتيجي

الشعبة: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
الموضوع :

إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر  
مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

• تحت إشراف الأستاذ:

أ. بن حمو عبد الله

• من إعداد الطالبة:

. قاضي سمية

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	الاسم و اللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	بن زيدان ياسين	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	بن حمو عبد الله	مشرفا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	برياطي حسين	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2019

## شكر و التقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاً و أخيراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ،

وندين بالشكر أيضاً إلى كل عمال مؤسسة بنك البدر ” *la banque badr* ” ،الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم أساتذتي الأفاضل،

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

و الله ولي التوفيق



## إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

وفي الأخير ...

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو

التجربة الذي تسبق النجاح آمين يا رب العالمين

قاضي سمية



الفهرس

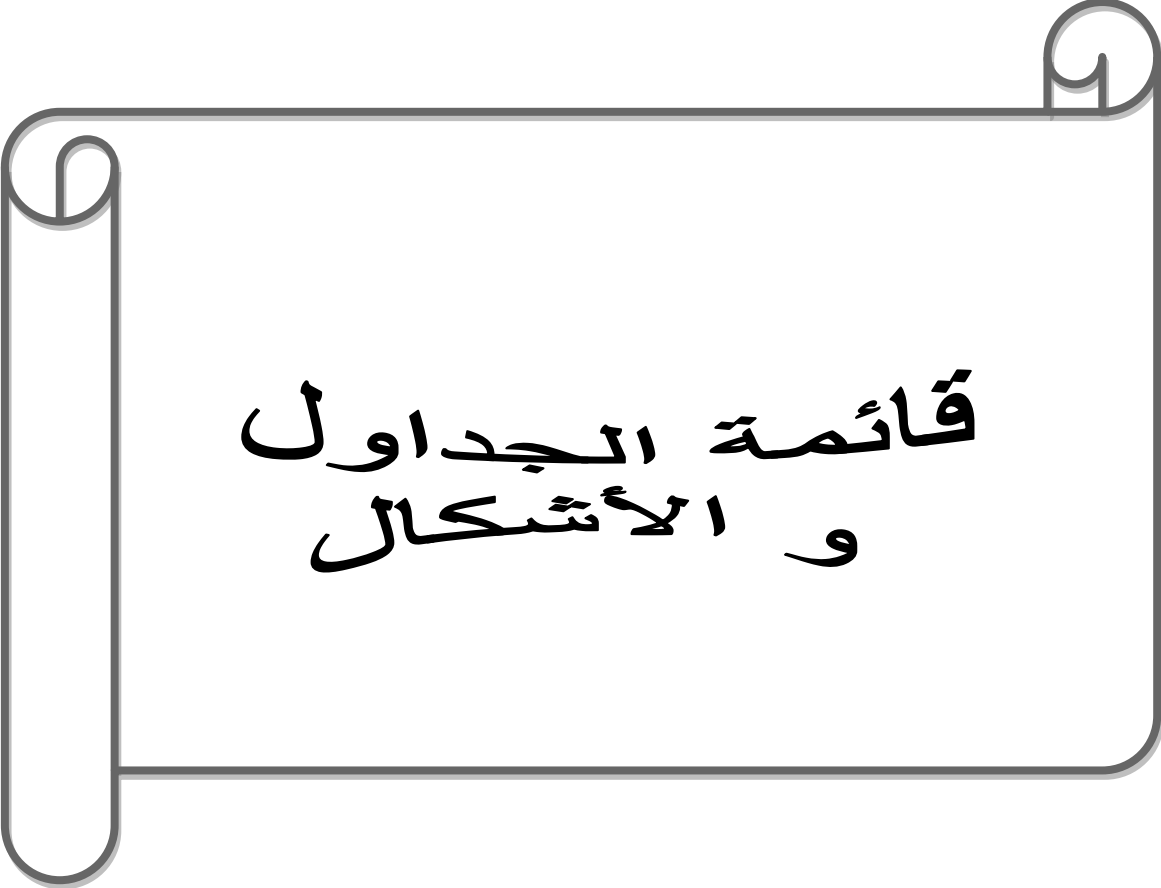
## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
I	الشكر والعرفان
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول و الأشكال
2	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك</b>	
6	<b>تمهيد الفصل</b>
7	<b>المبحث الأول : عموميات حول البنوك</b>
7	المطلب الأول : مفهوم البنوك،وظائفها، نشأتها وتطورها
10	المطلب الثاني : البنوك أنواعها ووظائفها
13	المطلب الثالث : دور البنوك في عملية التمويل
13	<b>المبحث الثاني: عملية التمويل</b>
14	المطلب الأول : تعريف التمويل وأهميته
15	المطلب الثاني: مبادئ التمويل و خصائصه
17	المطلب الثالث : مصادر التمويل
18	المطلب الرابع: أشكال التمويل
20	<b>المبحث الثالث : مخاطر البنكية</b>
21	المطلب الأول : تعريف مخاطر البنكية
21	المطلب الثاني: - أنواع المخاطر
23	المطلب الثالث : هيئات مراقبة المخاطر البنكية في الجزائر
25	<b>خلاصة الفصل الأول</b>

<b>الفصل الثاني: إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر</b>	
27	<b>تمهيد الفصل</b>
28	<b>المبحث الأول : واقع التنمية الفلاحية في الجزائر</b>
28	المطلب الأول : ماهية التنمية الفلاحية
29	المطلب الثاني : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي
30	المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لنجاح إصلاحات القطاع الفلاحي
31	<b>المبحث الثاني : إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر</b>
31	المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر(1962-2000)
34	المطلب الثاني: تطور قطاع الفلاحي في ظل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA
35	المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر (2008-2019)
36	<b>المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي</b>
37	المطلب الأول: مفهوم و وضعية التمويل الفلاحي
37	المطلب الثاني : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي
38	المطلب الثالث : أنواع التمويل الفلاحي و مخاطره
41	المطلب الرابع : تمويل القطاع الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية
47	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
<b>الفصل الثالث : الإطار التطبيقي دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية</b>	
49	<b>تمهيد الفصل الثالث</b>
50	<b>المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية</b>
50	المطلب الأول: نشأته و تطوره
51	المطلب الثاني : مهامه
52	المطلب الثالث : تنظيمه

56	المبحث الثاني: مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ترقية القطاع الفلاحي
56	المطلب الأول: تمويل الأنشطة الفلاحية
57	المطلب الثاني: شروط منح قرض فلاحي
58	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
58	المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض
59	المطلب الثاني: دراسة المشروع من طرف البنك
64	خلاصة الفصل الثالث
65	الخاتمة العامة
69	قائمة المراجع
73	الملاحق
79	الملخص





قائمة الجداول  
و الأشكال

### فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	جدول يمثل الدفعات و وقت الإنجاز المشروع	1-III
59	جدول يمثل هيكل الإستثمار	2-III
60	جدول يمثل هيكل التمويل	3-III
61	جدول يمثل مردودية المشروع	4-III
62	جدول يمثل مؤشر التوازن المالي	5-III

### فهرس الأشكال

الصفحة	العبارة	رقم الشكل
19	التمويل المباشر	1-I
45	محاور يرتكز عليها بنك BADR لتحقيق أهدافه	1-II
54	الهيكل التنظيمي للبنك	3-III

# المقدمة العامة

إن القطاع الفلاحي هو الذي يقدم القيم المضافة إلى القطاعات الأخرى، لاسيما قطاع العمل، التصنيع و قطاع التجارة الخ، هذا ما يبرز الأهمية التي يحتلها هذا القطاع الحساس على القطاعات الأخرى، من خلال سد حاجات المجتمع الغذائية و الاستجابة للطلب الخارجي المتزايد على المنتجات الزراعية ، و بالتالي الوصول إلى مرد ودية كافية تتناسب مع القرارات و الإجراءات الحكومية التي تتبعها الدول و التي من شأنها رفع الإنتاج و التقليل من الواردات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الوصول إلى الأمن الغذائي و الجودة العالية، التي بإمكانها رفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الإهتمام بإتباع عدة إصلاحات ضمن برامج مختلفة و متنوعة.

و الجزائر كبقية دول العالم إتمدت على إتباع عدة إستراتيجيات و سياسات لتنمية القطاع الفلاحي منذ الإستقلال، بدأ بالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية و صولا إلى برنامج PNDA و بالتحديد سنة 2000 و التي تزامنت مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. و قد سعت الدولة من خلالها إلى ترقية التكوين التقني و الدعم المالي و النظامي ، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة، الحماية و الإستغلال العقلاني و الأفضل للقدرات و الإمكانيات.

إن تنمية أي قطاع ما، مرهون بالسياسة التمويلية التي تتبعها الدول، وفي هذا السياق عملت الدولة على توجيه خدمات مالية من دعم حكومي و قروض بنكية لتسهيل عملية التنمية و توجيهها و قدرة الدولة أيضا على المراقبة فيما يتعلق بتسيير المشاريع .

### منهجية البحث

### إشكالية الدراسة

بما أن تقييم السياسات و الإصلاحات هو أحد المفاتيح المهمة لتحقيق الأهداف المرجوة و في هذا السياق جاءت هذه الدراسة حول:

- ماهي آلية و إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟

تنفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي الطرق التي اتبعتها الجزائر من أجل التطوير القطاع الفلاحي من دعم و تمويل؟

- هل الإستراتيجيات المصممة مناسبة لدفع القطاع نحو الأمام أم تبقى غير كافية؟

### فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية و تساؤلاتها الفرعية اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:

- اتبعت الجزائر طرق عديدة و متنوعة من أجل ترقية القطاع الفلاحي و تنميته لكنها مازالت تعاني من عدة صعوبات و نقائص.

- إن الإستراتيجية المصممة تكون غير كافية لعدم ملائمتها للإمكانيات الاقتصادية ، الإجتماعية، و الطبيعية للقطاع.

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الآتية إلى:

- نتائج الإستراتيجيات و السياسات التي اعتمدها الجزائر منذ الإستقلال .
- تشخيص المشاكل و المعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

### أسباب إختيار الموضوع

من بين الأسباب التي أدت بنا لاختيار الموضوع نذكر:

- تعميق التجربة العلمية و العملية من خلال تعزيز المعارف حول القطاع الفلاحي .
- أهمية هذا القطاع وارتباطه بالقطاعات الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى.
- تسليط الضوء على الموضوع في الأونة الأخيرة.

### المنهج المتبع

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الصفي لشرح السياسات المسطرة، و المنهج الإحصائي لعرض بعض الأرقام حول الموضوع.

### حدود الدراسة

للوصول للإجابة على الإشكالية لقد إعتدنا على دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

### الدراسات السابقة

- **مجدولين دهينة:** "إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل للانضمام للمنظمة العلمية للتجارة" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية" (2016/2017):

و قد تناولت الدراسة : إمكانية ضبط إستراتيجية تمويل القطاع الزراعي و التي يجب أن تتبعها الجزائر للحصول على الموارد المالية اللازمة و زيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية و الخارجية.

- **زاوي بومدين:** "تمويل البنكي الدعم و تنمية القطاع الفلاحي الجزائري" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية" (2015/2016):

و قد تناولت الدراسة : تقييم مختلف أنواع و أساليب تمويل القطاع الفلاحي، قروض قصيرة و متوسطة الأجل، الدعم الحكومي، على إنتاج هذا القطاع، يأخذ عينة من 15 ولاية للمنطقة الغربية خلال الفترة 2009 – 2019 .

### هيكل البحث


و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و مختلف التساؤلات و لآجل الوصول إلزى الأهداف السابقة، فقد تم بلورت الدراسة إلى (03) فصول أساسية:

في الفصل الأول تم تقديم بعض المفاهيم الأساسية حول البنوك و حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى عموميات حول البنوك في المبحث الأول، شرح عملية التمويل في المبحث الثاني، وتوضيح بعض مخاطر البنكية في المبحث الثالث.

و في الفصل الثاني تطرقنا إلى إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم عرض واقع التنمية الفلاحية في الجزائر، في المبحث الثاني إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد تم عرض أساسيات حول التمويل الفلاحي.

أما في الفصل الثالث فقد قمنا بتقديم دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، ذكرنا من خلالها في المبحث الاول تقديم لبنك الفلاحة الريفية و مساهمته في تنمية القطاع الفلاحي أما في المبحث الثاني تناولنا دراسة تمويل مشروع.

وفي الاخير الخاتمة العامة، عالجنا فيها أهم النتائج التي تحصلنا عليها خلال تحليلنا للمعطيات و البيانات.



الفصل الاول  
مفاهيم أساسية حول البنوك

**تمهيد:**

تلعب البنوك دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول ، و من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متنوعة ، بداية من تلقي الودائع و منح الائتمان إلى مختلف الخدمات ، وصولا لما يسمى بالبنوك الشاملة، و شهدت البيئة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات متسارعة في شتى الميادين و لم تكن الساحة البنكية بعيدة عن تلك التطورات ، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات المعاصرة في مجال الخدمات البنكية ، فضلا عن ذلك شهدت البنوك تطورات كثيرة في إطار العولمة المالية ، خاصة ما تعلق بتحريـر تجارة الخدمات المالية .

وقد إعتمدت الجزائر منذ إستقلالها على تطوير الجهاز المصرفي، خاصة بعد إصدار قانون القرض و النقد (90-10) الموافق ل14/04/1990، الذي حمل في طياته أحكام و تشريعات جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه، و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مايلي:

- ✓ المبحث الأول :عموميات حول البنوك
- ✓ المبحث الثاني: عملية التمويل
- ✓ المبحث الثالث : مخاطر البنكية



## المبحث الأول : عموميات حول البنوك

سنتناول في هذا المبحث مفهوم البنك و نشأته، أنواع البنوك و وظائفها و دورها في عملية التمويل، فيما يلي:

### المطلب الأول: مفهوم البنك، وظائفها، نشأتها وتطورها

يمكن أن تختلف تعاريف البنوك تبعا لمنظور تناولها أو حسب القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال البنوك وهذه القوانين تتباين من بلد إلى آخر، كما قد تختلف حسب طبيعة نشاط البنك لهذا توجد صعوبات في تحديد تعريف شامل.

### الفرع الأول: تعريف البنك وظيفته

#### • لغة

بنك كلمة تكتب بالفرنسية « Banque » ، و بالانجليزية « Bank » ، وأصل الكلمة إيطالي « Banco » و تعني مصطبة « Banc » التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة ، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة « Comptoir » التي تعد فوقها النقود و أخيرا أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة و يتم تبادل النقود.<sup>1</sup>

#### • اصطلاحا

البنك هو مؤسسة تقبل الأموال ( وداخ و إدارات ) ، و تكون مدينة ( خصوم ) ، و تقدم للغير فتصبح دائنة ( أصول ) ، فهي تقرض و تقترض و تقوم بالوساطة المالية المصرفية (وساطة نقدية).<sup>2</sup>

و نظرا لتنوع الكبير في مساهمات المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أو أخرى<sup>3</sup> ، يمكن تقديم عدة تعاريف ، و هي :

1- البنك هو منشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأة الدولة و العمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أساس معين أو استثمارها في أوراق مالية محددة، يعتبر البنك منشأة قائمة بذاتها لها وظائفها " إدارية، محاسبية، تسويقية ، ... الخ " حيث تعمل على جمع النقود الفائضة أو غير الموظفة أو المكتترة عند أصحاب الفائض المالي من أفراد أو مؤسسات عامة أو خاصة وذلك بفتح حسابات خاصة بهم على مستوى البنك ثم يقوم بتوظيف هاته النقود على شكل قروض مهما كان شكلها ومدتها تمنح لأصحاب العجز المالي ، وذلك وفق شروط معينة تحدد على مستوى العقد الموجود بين البنك والمقترض أو تعمل على توظيف تلك الأموال على شكل استثمارات في أوراق مالية السندات أو الأسهم بأنواعها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي: مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017، ص 35

<sup>2</sup> المرجع السابق ص 35

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن 2006، ص 235.

<sup>4</sup> شاكور القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 36

2- يعرف المشرع الجزائري البنوك: "البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية ، تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل".<sup>1</sup>

و من التعاريف السابقة يكمن إعتبار البنوك على أنها : "مؤسسات مالية يلتقي فيها عرض النقود و الطلب عليها ، فيما عرفت كونها منشآت هدفها الرئيسي قبول الودائع و الإقتراض و تقديم خدمات أخرى، أو أنها منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات موديعها في سحبها. وتمنح القروض أو، استثمار الودائع الزائدة".<sup>2</sup>

يعتبر المشرع الجزائري البنك شخص معنوي أي المؤسسة أو شركة حيث تقوم بوظيفتها الاعتيادية التالي:<sup>3</sup>

- جمع الأموال من الغير بصفتها ودائع مهما كانت مدتها أو شكلها.
- منح القروض مهما كانت مدتها أو شكلها.
- لقيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به في هذا المجال.
- توفير تسيير وسائل الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجمع عوائدها والاكتساب بها وشرائها وبيعها.

من الدلالات اللفظية السابقة تبين أن البنوك انطلقت في الماضي بوظيفتين أساسيتين هما:

- حفظ الأموال وتحمل مخاطر نقلها من مكان إلى آخر.
- إجراء التعاملات المالية وتتضمن القيام بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين (ولكن نشأة البنوك أو المصارف) في شكلها الحالي، لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، و كانت وليدة تطور طويل امتد من النظم البدائية الأولى وصولاً للنظام الحالي.<sup>4</sup>

### الفرع الثاني : نشأة البنوك وتطورها

و يرجع نشوءها الى 34 قرنا قبل الميلاد ( الحضارة السومارية )، حيث ارتبط ظهورها باستعمال النقد في التداول و الحاجة لاماكن أمنة استخدام المعابد أول الأمر ) و يوجد ارتباط قوي بين تطور النقود و إنشاء البنوك ولعبت البنوك الايطالية خلال الفترة الممتدة من القرن 13 إلى القرن 16 دورا رائدا في مجال تطور النقود كانت "فينيسيا" الايطالية في بداية الأمر مكانا للفنون البنكية خلال هذه الفترة.

و يجمع الباحثون أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة بدأ من منتصف القرن 12 حيث أسس أول بنك في مدينة البندقية سنة 1157 و تلاه بنك برشلونة سنة 1401 ثم بنك ريتو بالبندقية سنة 1587 ثم بنك

<sup>1</sup>قانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990. المادة (110- -114)

<sup>2</sup> عرفات الزبيدي، التأمين وإدارة المخاطر بين النظرية و التطبيق، دار مكتبة الكندي، عمان 1436/2015، ص153

<sup>3</sup> الامر 03-11 الصادر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض المادة 70.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2004، ص167.

أمستردام سنة 1609 و يعتبر البنك الأخير النموذج الذي احتذته معظم البنوك الأوروبية مع بعض التعديلات يعتبر الظهور الحقيقي للمصارف بالمفهوم الحديث كان على يد الصاغة و الصيارفة<sup>1</sup> و يمكن تتبع نشأة البنوك و تطورها وفق تقسيم زمني يغطي العصور القديمة و العصور الوسطى الأوروبية و العصر الحديث و أخذت البنوك قبل وضعها الحالي عدة مراحل ارتبطت بتطور الدولة و النظام الرأسمالي ، كما يلي<sup>2</sup>:

#### - الصراف أو الصيرفي

هو تاجر يقبل العملات و يبدلها، ويحافظ عليها و يقرضها لدرجة تتجاوز فيها القروض الممنوحة القيمة الأصلية المودعة بحجة أن لديه أرصدة جامدة لا تطلب من البعض و يطلق على الصراف اسم " النقدي-Argentarius" ، وهم تجار الذهب و الفضة ( قبول الودائع و إقراضها) و يمنح سندات لتأكيد الثقة.

لكن قبل تخصص البنوك كان يراعى في عملها جانبين مهمين ، و هما : الحرص على أمانات الغير و توفير السيولة لتجسيد الثقة ن و أما اليوم فهناك معايير مختلفة تتنوع حسب وظائف البنوك و أهدافها .

و احتلت البنوك الحديثة مكان التجار المشهورين و المرابين و الصيارفة و بذلك يمكن حصر الأصل التاريخي في نشأة البنوك الحديثة كما يلي<sup>3</sup>:

- تكونت البنوك الحديثة على أيدي التجار، و في خدمة التجارة و خاصة التجارة الخارجية ، و كانت أداة الانتماء الأولى لهذه البنوك هي " الكميالة".
- و هي ورقة استخدمها التجار سابقا لتسهيل عمليات التبادل التجاري فيما بينهم ( محليا و دوليا).
- لكن تطور البنوك الحديثة عندما قبلت الودائع، و أصبحت تقوم بالإقراض ضمن إطار ما يسمى بخلق النقود.

#### المطلب الثاني : البنوك أنواعها ووظائفها<sup>4</sup>

##### الفرع الأول : البنك المركزي

##### ❖ مميزاته

(1)- إنه قلب الجهاز المصرفي فهو يشده و يدعمه و يبعث فيه الحياة ، أن كافة المصارف تدور في فلكه .

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، أساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، دون سنة، الاردن ص، ص 07-06

<sup>2</sup> محمد دويدرا و اخر، محاضرات في الاقتصاد النقدي، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، مصر 1974، ص 200.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

<sup>4</sup> عرفات الزبيدي مرجع سبق ذكره، ص 155

- (2) – إنه مؤسسة مالية تقوم بتنظيم كمية الائتمان و نوعيته و كلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي و الاستقرار النقدي.
- (3) - إنه بنك الإصدار للعملة الوطنية
- (4) - السيطرة على عملية الائتمان ، تارة يرفع سعر الاقتراض و تارة يخفضه ، تارة يقلص الاقتراض و أخرى يحركه عن طريق خفض و رفع سعر الفائدة لقروض للمصارف كلها وسائل رقابية ، تدعم النظام المصرفي و النقدي.
- (5) - إنه يراقب المصارف فيحدد مدى استخدامها للودائع في مجالات الإقراض و الاستثمار، إنه يلزم المصارف بالاحتفاظ باحتياطي لا يمكن التصرف به من الودائع.
- (6) - إنه جهاز رقابي يدقق حسابات البنوك.

### ❖ وظائف البنك المركزي<sup>1</sup>

#### 1/ إصدار العملة

إذا هو البنك الوحيد المخول في إصدار العملة و المخول من الدولة ، لذا فهو مصرفا حكوميا و إصدار العملة خصيصة تاريخية له ، و هي أولى الوظائف التي تكفل بها ، و هي تخضع لقواعد و قيود في ممارسة هذه المهمة و هذه القيود ترتبط أساسا بغطاء العملة من حيث نوعية و طبيعة مكوناته.

#### 2/ الرقابة على النشاط البنكي

وهي من الوظائف الأساسية للبنك المركزي ، إذ يقوم البنك بفرض رقابته على الائتمان و النشاط المصرفي باشتراطه مجموعة من القيود و الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق السلامة لأموال المودعين برقابته على القروض و الاستثمارات التي مصدرها الودائع.

و عن طريق الرقابة الائتمانية يحقق الاستقرار في حجم العملة الوطنية من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي الذي يكون للمصارف التجارية على التوسع و الانكماش في منح القروض و الاستثمارات و لذا ستكون رقابة على عمليات الإقراض و الاستثمار و على الودائع و استخدامها و على مجمل النشاط المصرفي و موازنته في عرض النقود و السيولة .

#### 3/ إنه يعمل مستشارا للدولة

مستشارا ماليا تحتفظ الدولة بحساباتها لديه و يقوم البنك المركزي بتنظيم مدفوعات الدولة و قد تلجئ البنوك المركزية بتقديم القروض قصيرة الأجل حينما يطرأ خلا على الميزانيات السنوية ، و يراقب العملة الأجنبية و التحويل الخارجي ، و يضع خبراته المالية و المصرفية تحت تصرف الحكومة .

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 156

**4/ إنه المقرض للجهاز المصرفي**

و هو بذلك يحكم رقابته على النشاط المصرفي و هو يعمل بذلك سواء القرض المباشر للجهاز المصرفي أو عن طريق الخصم للأوراق المالية، أو عمليات السوق المفتوحة بغية المحافظة على سيولة النظام الائتماني و مرونته.

**5/ انه بنك البنوك**

انه الملاذ لمؤسسات الجهاز المصرفي أثناء الأزمات الاقتصادية و اعتماد الدولة أو المصارف عليه في اقتراضها أو تسليفها و عليه الاحتفاظ بأرصدة المصارف و احتياطياتها النقدية و هو الذي يسوي الحسابات بين الأطراف عن طريق المقاصة فيما بينها.

**6/ انه مجمع لاحتياطيات البنوك**

تحتفظ البنوك التجارية باحتياطياتها النقدية لديه ، إن الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف تودع لديه فيضعها تحت تصرفها و لسد حاجة كل واحد منها مما يؤدي إلى سيولة الجهاز المصرفي .

**الفرع الثاني : البنوك التجارية**

منشآت هدفها قبول الودائع و منح القروض و استثمار ما يبقى من الأموال لديها ، إنها تقبل الودائع تحت الطلب و لأجل و بأخطار سابق ، و تقرض باعتماد شخص أو بضمان بضاعة أو بأوراق تجارية<sup>1</sup>.

**(1) بنوك السلاسل**

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية و تضخم حجم أعمالها و هذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع و هي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا و لكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها و ينسق الأعمال بينها و يقتصر مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

**(2) بنوك المجموعة ( المقايضة)**

و هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تشرف على توجيهها، وهي ذات طابع احتكاري.

**(3) البنوك الفردية**

بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات الأشخاص، و يقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، و عادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة و التي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير و بدون خسائر.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 158

#### 4) البنوك المحلية

و هي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة او حتى المدينة ، و ان مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية و قد يحذر على البنوك المحلية تجاوز حدوده منطقتها.

#### 5) البنوك المتخصصة

يرى بعض المؤلفين أن البنوك المتخصصة و هي التي تتخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية القومية و لا تزال النشاط البنوك مثل: البنوك الزراعية، البنوك العقارية، البنوك الصناعية، بنوك التجارة الخارجي.

#### المطلب الثالث : دور البنوك في عملية التمويل<sup>1</sup>

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، نظرا للتحويلات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي حيث أخذت البنوك تطور من إمكانياتها، ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة و توجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة.

تقوم الوظيفة البنكية بإعادة توظيف هذه الموارد وأكثر هذه التوظيفات ممارسة هي منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها، حيث تختلف أشكال هذه القروض من حيث طبيعتها و أهدافها ومدتها ، و ذلك حسب طبيعة موضوع التمويل و الأشكال التي يأخذها<sup>2</sup>.

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة، و مقاييس متنوعة إلى صنفين أساسيين هما:

•قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار؛

•قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

حيث تأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، فتعرف نشاطات الاستغلال على أنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة أي النشاطات التي

تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، والتي تتميز بالتكرار المستمر أثناء عملية الإنتاج.

تنقسم القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال بدورها لعدة أنواع من بينها القروض الموسمية، و التي تعتبر نوعا خاصا من القروض البنكية. "ينشأ هذا النوع من القروض البنكية عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، حيث أن الكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسم".

<sup>1</sup> رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، الأردن، 2010 ، ص75

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص75

**المبحث الثاني: عملية التمويل**

يشكل نشاط التمويل إحدى الأنشطة الأساسية في أية مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها ويعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات والتي تكون لها تأثير كبير على سياستها المالية وعلى نموها وتطورها في المستقبل، ومن خلال هذا المبحث سنوضح بعض المفاهيم العامة حول التمويل وأهميته، مبادئ التمويل، خصائصه وأشكال التمويل.

**المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته**

وللتعرف على التمويل سيتم تقديم عدة تعريفات له وتبيان أهميته أيضا.

**الفرع الأول : تعريف التمويل**

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، حيث تتعدد التعاريف حول التمويل وتباين من تعريف إلى آخر:

**تعريف 01**

أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.<sup>1</sup>

**تعريف 02**

إن كلمة تمويل تأتي لتوضح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها . وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال، تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال.<sup>2</sup>

**تعريف 03**

التمويل هو وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية، من خلال الإمداد بالموارد اللازمة في الأوقات الحاجة إليها. وبذلك فالتمويل هو توفير الأموال اللازمة بغرض القيام بمشاريع اقتصادية و تطويرها ، ويختص بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات، وان يكون بالقيمة المطلوبة بالضبط.<sup>3</sup>

- كما يقصد بالتمويل بأنه: **تدفقات نقدية و مالية مختلفة ، لصالح الأفراد و المؤسسات والدولة والخارج ، بغرض إنتاجي أو استهلاكي.**<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسين غطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، مصر 2005، ص 05

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى. 2014 ص 11

<sup>3</sup> عبد القادر خليل – الاقتصاد البنكي، مرجع سبق ذكره، ص 09، 10

<sup>4</sup> - المرجع السابق ص 11.

**الفرع الثاني: وتكمن أهمية التمويل بصفة عامة في :**

- مساندة وظائف الإنتاج والتشغيل، فيحرك عجلة الإنتاج (المنتجات والخدمات) (ويجب التحقق من الاختيار السليم لمصادر التمويل بأقل تكلفة ومخاطرة، وأيضا يجب أن يكون قرار الاستثمار مثالي إذ يعطي عائدا مناسباً على الأموال المستثمرة ومخاطر محسوبة وتنافسية؛
- مساعدة التمويل لوظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء، والحصول على الائتمان التجاري أو المصرفي لتمويل المشتريات، كما يؤثر التمويل على تكلفة التخزين وتكلفة التسويق من النقل والتعبئة والتغليف والتخليص والشحن والتأمين والإعلان والترويج ويتحكم التمويل في قرارات التسعير والخصومات وآليات التحصيل.
- كما أن التمويل يكتسي أهمية كبرى في الحياة المعاصرة من خلال تسوية المبادلات المحلية والدولية، وذلك على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة والخارج.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مبادئ التمويل وخصائصه****الفرع الأول: مبادئ التمويل**

من خلال معرفتنا نجد أن لديه عدة مبادئ من بينها<sup>2</sup>:

- (1) **ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد**  
أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل دعم الوقوع في المخاطر.
- (2) **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود**  
من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن على قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكن.
- (3) **كفاءة أسواق رأس مال**  
بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق الحالية والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة أن المعلومات المتاحة لدى الجهة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فريد نجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر 1998-1999  
<sup>2</sup> طالبي نجاة، ساجي نورة، دور البنوك في تمويل لقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك البدر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم، اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة مستغانم، 2018-2019. ص35.



\* وهناك عوامل تؤثر في حجم التمويل للمؤسسة هي<sup>1</sup>:

- معدل النمو المتوقع للمبيعات،
- سياسات توزيع الأرباح،
- كثافة رأس المال،
- سياسات تسعير المنتج .

### الفرع الثاني: خصائص التمويل

إن الأموال التي تحصل عليها المؤسسات من مصادر مختلفة لها عدة خصائص وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

#### ■ الإستحقاق

يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة عن التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى .

#### ■ الحق على الدخل

وينبغي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة.

#### ■ الأصول

إن هدف الدائون عادة هو الرغبة في الحصول على الدخل بأشكاله المختلفة و ذلك عندما يستثمرون أموالهم في مشروع معين ، و نادرا ما يتفقون على اقتسام أصوله عند تصفية المشروع بصورة نهائية .

#### ■ الإدارة و السيطرة

إن اشتراك الدائنين في إدارة المؤسسة لا يوجد ما ينص عليه رغم أنهم قد يشترطون بعض الشروط في عقد الاقتراض ، مما يعيد نشاط الإدارة، فقد يشترطون على المنشأة المحافظة على نسبة تداول معينة، أي أن لا يقل حجم النقدية لديها على مستوى يجب المحافظة عليه و إتباع سياسات تحفظية عند توزيع الأرباح.

### المطلب الثالث : مصادر التمويل

#### الفرع الأول: العوامل المحددة في إختيار قرار التمويل

- يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتم اتخاذها و يجب المفاضلة بين التمويل الداخلي<sup>3</sup> و التمويل الخارجي ، أيضا المفاضلة ضمن مكوناتها بمراعاة العوامل التالية :
- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل .

<sup>1</sup>مصطفى رشدي شبيحة، النقود و المصارف والإئتمان دار الجامعة الجديدة ، لبنان 1999، ص192 .  
<sup>2</sup>ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم، اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجلاي بونعامة بخميس مليانة 2017 ص07.  
 1 عالم المحاسبة، الموقع : 116 = [www.word-acc.net/vb/showthread.php](http://www.word-acc.net/vb/showthread.php) تاريخ التصفح : ماي 2020

- عنصر الملائمة.
  - وضعية السيولة النقدية عند أخذ قرار المفاضلة .
  - القيود التي يفرضها المقرض على المقترض.
  - المزايا الضريبية .
  - طبيعة المعلومات و نوعيتها : من حيث جودتها و ملائمتها .
  - هناك كفاءة المديـــــر المالي في استخدام هذه المعلومات .
  - عوامل تؤثر في حجم التمويل للمؤسسة هي :<sup>1</sup>
- معدل النمو المتوقع للمبيعات، سياسات توزيع الأرباح، كثافة رأس المال و سياسات تسعير المنتج .

### الفرع الثاني : مصادر التمويل الداخلية و الخارجية

#### أ. مصادر الداخلية للتمويل(التمويل الذاتي):<sup>1</sup>

يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستغلها البنك ، والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي يقوم بها، ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجميع الاهتلاكات السنوية، و المؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب و الأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية فإن هذا المفهوم يهيم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق إنما يعتمد إلى حد كبير أو بعيد (على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع<sup>2</sup>).

#### ب. مصادر الخارجية (التمويل الخارجي)

يعرف بأنه عملية تمويل الإستثمارات الجديدة، بالإعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية (الأسواق المالية أو البنوك).

### المطلب الرابع: أشكال التمويل

تبعاً لتعدد مصادر التمويل وكذا دور المؤسسات التمويل ، نكون أما وضعيتين في نقل الأموال من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجزات و بقنوات مختلفة ففي حالة عدم وجود وسيط مالي نكون أمام ( تمويل ذاتي و تمويل مباشر) و في حالة وجود وسيط مالي نكون أمام تمويل غير مباشر<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره ص 11

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2003 ص151.

<sup>3</sup> أحمد يوسف عبد الخير و اخران ، النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية 2001، ص32.

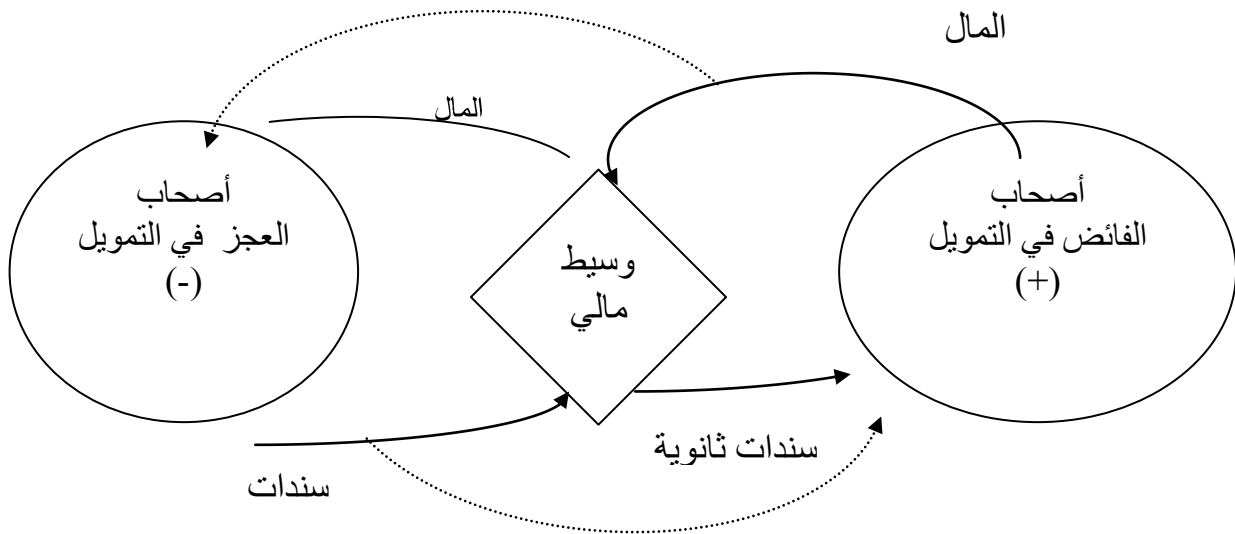
أولاً - التمويل المباشر و التمويل غير المباشر

أ/التمويل المباشر ( توافق الرغبتين )

نعني به تحويل المدخرات إلى أصحاب العجز في التمويل أي علاقة مباشرة بين المقرض و المقترض دون وجود وسيط مالي و أحيانا يكون الوسيط لكن لفترة وجيزة، و ذلك بإصدار أوراق مالية يتم شرائها من قبل أصحاب الفائض ، بمساعدة السماسرة و تجار الأوراق المالية و تعرف هذه الأوراق باسم " الأوراق المالية الأولية".

حيث يتولى بيع الأوراق المالية عن الجهة المصدر أحد السماسرة أو تجار الأصول المالية بشكل منفرد في حالة الإصدارات الصغيرة نسبيا و أيضا يقوم بها مجموعة سماسرة أو تجار الأصول المالية بتكوين ما يسمى " مجموعة استثمارية"<sup>1</sup>.

الشكل رقم (1-I) : التمويل المباشر



• المصدر : عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره ص 17

- يأخذ التمويل المباشر ثلاثة (3) صور هي :

الأفراد : كمبيالات ، سندات .

المؤسسات : قرض تجاري ( من الموردين ) ، أسهم و سندات ، تمويل ذاتي ، قرض مباشر من البنك .

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 15

الحكومة : ندات و أدونات الخزينة .

- قنوات التمويل المباشر هـــــــــــــــــــــــــــــــي :<sup>1</sup>

- الوسطاء و تجار الأصــــــــــــــــــــــــــــول
- بنــــــــــــــــــــــــــــــــوك الاستثمار
- أسواق الأــــــــــــــــــــــــــــهم و السندات .
- القروض المباشــــــــــــــــــــــــــــرة

ب/ التمويل غير المباشر<sup>2</sup>

نعني به التدفقات المالية و المستندية التي تتم بين أصحاب الفائض في التمويل و أصحاب العجز في التمويل بشكل غير مباشر عن طريق " الوسطاء الماليين " أي أنه تمويل يتم من خلال وجود وسطاء ماليين يحاولون أن يوفقوا بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل حيث يقوم الوسطاء الماليون بشراء الأوراق المالية التي يصدرها أصحاب العجز ( تسمى أوراق مالية أولية) و من ثم تشغيلها بتغطية قيمة هذه الأوراق عن طريق إصدار أوراق مالية خاصة بهم تسمى ( الأوراق المالية الثانوية) يتم بيعها لأصحاب الفائض في المال.

**و تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النوع من التمويل باسم "اقتصاد الاستدانة" ، وهو اقتصاد يكون فيه الجهاز البنكي أساس التمويل .**

#### • خصائص اقتصاد الاستدانة

- ضعف الادخار الاختياري للعائلات ، من حيث حجمه و مساهمته في تمويل الاقتصاد .
- استدانة المؤسسات و الخزينة العمومية للبنوك.
- إعادة تمويل البنوك، يتم عن طريق البنك المركزي.
- معدل الفائدة محدد إداريا ( في بعض الأنظمة) و لا يعبر عن التوازن بين عرض و طلب النقود.
- الاستثمارات لا تقتضي توفر مدخرات مسبقة .
- أساس الإصدار النقدي هو عملية داخلية ( القروض المقدمة للاقتصاد).

<sup>1</sup> - - عبدالقادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص18  
<sup>2</sup> المرجع السابق ص18

## المبحث الثالث : مخاطر البنكية

بات مفهوم المخاطرة مرتبط بحالة عدم التأكد و التنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية، إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسات و البنوك يتضمن مخاطر معينة و سنتناول في هذا المبحث : تعريف عن الخاطر البنكية، أنواعها و قواعدها و تسبب هذه المخاطر و مدى تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف مخاطر البنكية<sup>1</sup>

تنشأ مخاطر الائتمان البنكية بسبب لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى تقديم طلب القروض لدى البنوك

التجارية بهدف تمويل نشاطاتها عند عدم كفاية الموارد الخاصة لذلك، مما قد ينجم عنه خطر عدم مقدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

فمخاطر القروض تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.<sup>2</sup>

كما يمكن تصنيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر مخاطر القروض والتي تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

- مخاطر القروض هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر مخاطر القروض على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن يشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ مخاطر القروض البنكية عن خلل في عملية الاقتراض بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ المقترض (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- مخاطر القروض هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، لذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تتبع لأجل.
- إن السبب الرئيسي وراء مخاطر القروض البنكية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض و فوائده.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ص 18

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000. ص 274

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الو راق، عمان، 2000. ص 210

## المطلب الثاني: أنواع المخاطر

هناك تصنيفات عديدة وضعها الدارسون لموضوع المخاطر البنكية فمنه من صنفها حسب بعدها الاقتصادي أو المحيط الاقتصادي الكلي و منهم من صنفها حسب بعدها القانوني و نوع العملية التي تسببت في الخطر .

## 1) مخاطر المحيط الاقتصادي الكلي :

و هي المخاطر المتعلقة بتدخل الحكومات و كذا التأثير بالوضع الاقتصادي العام السائد في البلاد خصوصا نقصان أو تذبذب حجم الدخل القومي في الدول المعتمدة على مدا خيل واردة من استغلال موارد غير إنتاجية مثل اعتماد الجزائر على الجباية البترولية المتأثرة مباشرة بسعر النفط في السوق الدولية وقد لاحظنا كيف عاشت الجزائر أزمة عميقة اثر انخفاض أسعار البترول و آخر الثمانينات من القرن الماضي مما اضطررنا إلى تبني إصلاحات عديدة أهمها التي خصت النظام البنكي و إصدار قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 . و ما تبعه من إصدارات للأنظمة من طرف بنك الجزائر خصوصا 09/90 المؤرخ في 14/08/1990 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية .

كذلك يكون النظام المصرفي معرضا لأخطار الكوارث الطبيعية و الاجتماعية تؤدي إلى زوال الضمانات التي قدموها مما ينعكس سلبا على قدرتهم على الدفع<sup>1</sup> .

## 2) مخاطر متعلقة بعمل البنك أو ( مخاطر القرض)

إذا اعتبرنا أن منح القروض هو أهم عملية يقوم بها البنك فان هذا التصنيف هو أهم تصنيف و ذلك لبعده القانوني لكون القرض هو عقد طرفاه مقرض ( البنك) و مقترض و هو الزبون الذي يصبح مدينا للبنك عندما يستلم القرض<sup>2</sup> :

## ● مخاطر متعلقة بسعر الفائدة

يمنح البنك قروضا وفق معدل فائدة منصوص عليه في اتفاقية القرض ، نظرا لكون استقرار و سهولة الحالة المالية للمتعاملين الاقتصاديين لا يمكن ضمان ديمومتها فان ثبات نسبة الفائدة يؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر تغير نسب الفائدة التي قد تكون ملائمة في مرحلة الاقتراض غير أنها تصبح غير ذلك بعد مدة خصوصا إذا علمنا اغلب القروض تمنح لمدة متوسطة و طويلة أحيانا كذلك التغيير في نسب التضخم في الكتلة النقدية يؤثر في نسب الفائدة و يجعلها اقل من القيمة الحقيقية التي استهدفها البنك .

<sup>1</sup> - الأمر 11-03 ، مرجع سبق ذكره المادة 70 .

<sup>2</sup> - نظام 03-02 الموافق ل 14/11/2002 . (ج ر رقم 84 المؤرخة في 18/12/2002) .

### • مخاطر السيولة

تتكون الأموال التي يتعامل بها البنك من أموال الغير المودعين ، و نظرا لكون مصادقية البنك تستوجب الالتزام بالسداد عندما مطالبة المودعين بذلك ، أو الاستجابة لطلبات حائزي الشيكات و باقي الأوراق المالية فان المحافظة على سيولة البنك يعد محور اهتمام البنك حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته بسداد قيمة الودائع بالنقود عند الطلب أو عند الآجال المحددة و كل ما يعرض هذا الهدف المحوري للبنك فانه يعد خطرا يستوجب وضع آليات للوقاية منه . و إمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالتين التاليتين :

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين، و تذبذب صورة البنك عدم وضع الثقة فيه من طرف مجمل منشطي الساحة المالية و البنكية.

### •مخاطر القرض (خطر عدم التسديد)

يعتبر أهم المخاطر على الإطلاق لما يحتويه من مكونات لا يسهل حصرها و تقييمها كونه يتعامل مع المستقبل و تنبؤاته و يعرف عادة بأنه عدم إمكانية المدين من الالتزام بتعهداته كليا أو جزئيا<sup>1</sup>.

### •مخاطر سعر الصرف

يؤدي منح القروض بالعملة الصعبة إلى تحمل البنك خطر الصرف الناتجة عن تغير أسعار العملات الأجنبية التي منح القروض بها بالمقارنة مع العملة الوطنية لذي ارتفاع أسعار العملات الأجنبية يمثل ربحا في الصرف ، أما إذا انخفضت أسعار الصرف فهذا يؤدي إلى خسارة يتحملها البنك ، لقد ازداد حجم خطورة هذا البنك نتيجة زيادة التعامل في أسواق الصرف الناتج أساسا لاتصاله بالأسواق الدولية، و قد يحدث هذا الخطر عندما يقترض البنك أموالا من السوق المالية أو النقدية بعملة معينة فيحولها إلى قروض لعملائه بعملة أخرى غير العملة المستعملة في عملية جلب الأموال،الموارد دون أن يكون هناك عملية الضمان على أسعار الصرف المطبقة، كما أن هذا الخطر قد يحدث عند تجميع الحسابات الختامية لفرع البنك في مختلف أنحاء العالم إلى عمله الفرع الرئيسي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : هيئات مراقبة المخاطر البنكية في الجزائر<sup>3</sup>

قواعد الحذر لست محصورة في نص قانوني واحد بل هي موزعة في نصوص تتركز خصوصا في قانون النقد و القرض و أنظمة و تعليمات يصدرها بنك الجزائر:

• **مركزية المخاطر (la centrale des risques)** إن قانون النقد و القرض في المادة 97 ألزم البنوك باحترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان توازنها المالي ثم اتبع ذلك بإنشاء مصلحة

<sup>1</sup> طارق عبد العال جمال، تحليل العائد والمخاطر، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص79.

<sup>2</sup> المرجع السابق ص ص73 - 74

<sup>3</sup> عبد الرؤوف حلواجي، قواعد الحذر في تسيير المخاطر البنكية في القانون الجزائري، جامعة الوادي، المجلة الدولية للبحوث

القانونية و السياسية المجلد 02 العدد 02 ص ص82-98 [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473)

تاريخ تصفح 12.05.2020

مركزية المخاطر في 98 حيث " تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة و سقفا و المبالغ غير المسحوبة و مبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية " و يعين على جميع البنوك و المؤسسات المالية الانخراط فيها.

#### • مركزية المبالغ الغير مدفوعة (la centrale des paiements)

حتى تتمكن البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض من التعرف عن حالات عدم التي وقعت لمتعاملها مع كل مكونات النظام المصرفي انشأ المشرع مركزية المبالغ غير المدفوعة تضطلع بجمع المعلومات عن القروض غير المسددة و مبالغها و الضمانات المعطاة فيها .

أن هذا التجميع للمعطيات المالية حول المقترضين يسمح للبنك المقبل على منح قرض بالتعرف أن كان زبونه طالب القرض تعرض لحالة عدم قدرة على الدفع و كذا التعرف على حالة الضمان الذي يقدمه أن كان مقدما لضمان آخر أو لا .

#### • مركزية الميزانيات (centrale des bilans)

و تتمثل مهم مركزية الميزانيات في جميع المعلومات المحاسبية و معالجتها و نشرها و تزود البنوك و المؤسسات المالية المعلومات المحاسبية بعد تحليلها و معالجتها وفق نموذج يحدده بنك الجزائر ، و تعد هذه المعلومات سرية و مخصصة فقط بالبنوك و المؤسسات المالية و مؤسسات الاعتماد الايجاري فقط .

و تهدف هذه المركزية إلى جمع المعلومات حول العائلات المستفيدة و تجميعها حتى يسهل للبنوك و المؤسسات المالية التي تقد القروض من معرفة الوضعية المالية للعائلات و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

#### • الدور الرقابي للجنة المصرفية

كما رأينا أن كل الأنظمة التي نظمت قواعد الحذر تنص دائما على تبليغ اللجنة المصرفية بكل مخالفة للأحكام المتعلقة بقواعد الحذر و تسيير المخاطر و تمارس اللجنة المصرفية المشكلة وفقا للأحكام المادة 105 من قانون النقد و القرض صلاحيتها عن طريق الرقابة المستندية أي بالوثائق الواردة إليها من البنوك و المؤسسات المالية او بالتحقيق في عين المكان و تقرر الإجراء المناسب في حال الإخلال بأحكام قانون النقد و القرض أو الأنظمة و التعليمات الصادرة من بنك الجزائر و تقرر الإجراءات العقابية المنصوص عليها في المادة 114 من قانون النقد و القرض و المتراوحة من الإنذار إلى سحب الاعتماد من البنك زيادة الى العقوبات المالية التي تكون مساوية أو أكثر من رأسمال الأدنى للبنوك.



## خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل قد تطرقنا الى الدور البنوك في عملية تمويل كوسيط مالي بين أصحاب الفائض و العجز، يمكن القول أن البنك يمارس عدة مهام ووظائف أساسية سعيا منه للوصول إلى تنشيط الاقتصاد الوطني والتطورات الجديدة السائدة على الساحة الوطنية؛ و هناك بعض القطاعات الإقتصادية تتطلب أنشطتها الحصول على بعض الإعفاءات و الإمتيازات أكثر من غيرها من البنوك الأخرى، و ذلك بحجم مساهمتها في تحقيق أهداف إقتصادية قومية و قد تمتاز هذه البنوك بدعم الحكومات لتمكن من أداء وظائفها.

وأهم هذه القطاعات هو القطاع الفلاحي الذي تتطلب تنميته وضع سياسة تمويلية ذات إستراتيجية دقيقة و محددة و ذات أهداف معينة، و الجزائر كغيرها من الدول قد إنتهجت منذ الإستقلال عدة سياسات و إستراتيجيات، من أجل تطوير هذا القطاع الحيوي وتنميته و هذا ما سيتم توضيحه في الفصل الموالي.



الفصل الثاني  
إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

**تمهيد:**

إن القطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الإقتصادية الأساسية، لما يوفره من أمن غذائي و دعم للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية كتوفير مناصب الشغل و عليه تحسين المستوى المعيشي للأفراد. والجزائر من الدول التي تتمتع بمساحات زراعية واسعة ومقومات جيولوجية، مناخية و جغرافية مناسبة، وهذا ما يجعل هذا القطاع يلعب دورا هاما في تطوير الإقتصاد الوطني. ولم تكتفي الجزائر منذ الإستقلال بإتباع إستراتيجية واحدة بل إتبعته عدة سياسات وإستراتيجيات و إصلاحات ، و تعتبر هذه الإصلاحات أحد المفاتيح المهمة لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن مختلف البرامج التي تم التخطيط لها.

و من خلال هذا الفصل سنعالج العناصر التالية:

**المبحث الأول : واقع التنمية الفلاحية في الجزائر**

**المبحث الثاني : إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**

**المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي**

## المبحث الأول : واقع التنمية الفلاحية في الجزائر

الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تنمية قطاعها الفلاحي، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إليه في ماهية التنمية الفلاحية، العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي، الواجب توافرها لنجاح إصلاحات القطاع الفلاحي.

## المطلب الأول : ماهية التنمية الفلاحية

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، هناك تعريف شامل للتنمية لما تضمنه من عناصر مهمة وشروط العمل والاستمرار بها، وهو ( عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.<sup>1</sup>

## أولا : التنمية الفلاحية

هي كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية. وتعرف كذلك أنها تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض المزروعة باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتوافق وطبيعتها واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية.

وهناك من يعرف التنمية الفلاحية أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنیان وهيكّل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.<sup>2</sup>

## ثانيا: متطلبات التنمية الريفية

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقييم وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:<sup>3</sup>

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
- الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.

<sup>1</sup> فاروق أهناني، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09 العدد 02 (ص362-379) جوان 2018.

<sup>2</sup> زهير عماري، اسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012 جامعة سطيف، يوم 04 جوان 2014. ص07.

<sup>3</sup> فاروق أهناني، رابح لعروسي، المرجع سبق ذكره.

- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

### المطلب الثاني : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:<sup>1</sup>

(1) يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي.

(2) ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

• الميزة الأولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

• الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

(3) ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار . وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

(4) العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

(5) العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات". ( فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.)

<sup>1</sup> -باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2003 العدد 02 ، ص25

## المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لنجاح إصلاحات القطاع الفلاحي

يمكن من خلال مايلي تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها العمل على نجاح الإصلاحات في القطاع:<sup>1</sup>

- تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الإحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الإهتمام بالإئتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواءا تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.
- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.
- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها وتحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة.
- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية و بالتالي، إن جعل " الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الإقتصادية " , يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي.

## المبحث الثاني : إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يشكل القطاع الفلاحي أولوية في الجزائر منذ الإستقلال و يبرز ذلك من خلال التشريعات و النصوص القانونية التي مر بها القطاع، و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف عليه.

## المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر(1962-2000)

## الفرع الأول : سياسة التسيير الذاتي:

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الاستقلال، بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22/01/1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين و الجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار، ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي

<sup>1</sup> المرجع السابق ص ص 109-110

أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك.

ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإحاقها بالأملك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000 هكتار التي كانت قبلة الاستقلال ملكا لحوالي 22,000 معمر. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليس لمليتها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية<sup>2</sup>

ابتداء من سنة 1972 أجريت تحسينات في إجراءات التمويل عن طريق لامركزية الدراسة و التوزيع على مستوى الولاية بهدف الإسراع في دراسة و منح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة و كتابة الدولة للتخطيط و يكون ذلك حسب الولاية و نوع التجهيز و بذلك تقوم اللجنة المركزية للقرض بتوزيع القروض على لجان القرض الولائية و تتمثل المهام الأساسية للجان القرض الولائية في دراسة طلبات الوحدات الإنتاجية و تقدير المبلغ الضروري لها و كذلك إشعار الوحدات الزراعية و ديرية الفلاحة الولائية بالقرض و بعدها تحويل ملفات القرض للجنة المركزية .

بعد أن فشلت الثورة الزراعية الجزائرية و تكثيفها و توسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكله الاستهلاك حددت السلطات سياستها الفلاحية و مع بداية الثمانينات شرع في اعادة هيكله القطاع الفلاحي كعملية لحل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي.

و كذا تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا مضمونا من قبل البنك الوطني الجزائري في شكل قروض قصيرة الأجل موجهة لمجمل المستثمرات بغض النظر عن وضعيتها المالية و التي كانت تعرف عجزا مستمرا و رغم أهمية التمويل الذاتي في تقييم الوضعية المالية للمشروع إلا انه كان يمثل نسبة ضئيلة جدا لم تتعد 4% من مجموع التمويل في أحسن الحالات .

<sup>1</sup> جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر إقتصادية، ص 100 -119.

<sup>2</sup> مجدولين دهينة، إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل للانضمام للمنظمة العلمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة 2016-2017، ص154

كما أن تقييم القروض كما يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدة عن المعايير الاقتصادية حيث كان البنك المركزي يمنح قروضا دون تحليل للأسباب التقنية و الهيكلية للعجز الذي كانت ميزانية الدولة تتكفل به مما اثر سلبا على المنتجين حيث أصبحوا لا يبحثون على النشاطات ذات المر دودية .

انطلاقا من هذه الوضعية جاء المرسوم رقم 406 الصادر في 14/02/1975 بناء على الاتفاق الذي حدث بين وزارتي الفلاحة و المالية محدددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة و ثابتة حيث :

- يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح و البنك الوطني الجزائري .
- تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري و ممثلي الوحدات الإنتاجية الذين يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم .
- في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع و التعويض للبنك، تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشأ بين البنك و الوحدات الإنتاجية يرأسها رئيس الدائرة .

### الفرع الثالث : مرحلة اعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1981-1990)

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمات الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15/10/1981 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية و متماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونايات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونايات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية <sup>1</sup>.DAS.

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة الفردية، وهو ما جاء به قانون 83/18 المؤرخ في 13/08/1983 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد و بتمويل ذاتي مع التملك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل و توفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل التملك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

<sup>1</sup> جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 102- 103



ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** الذي أنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري **BNA** بموجب مرسوم يحمل رقم 106-82 المؤرخ في 13/03/1983 لدعم تمويل القطاع.

و امام استمرار ركود الانتاج الفلاحي وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا و العجز المزمّن لهذه الاخيرة، تم احداث و بشكل تدريجي عددا من الاصلاحات اهمها ادخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (قانون 87-19) في نفس الفترة، تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها على إثر قانون التوجيه العقاري لسنة 1990<sup>1</sup>.

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لا بد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق،

والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 06/01/1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تطور قطاع الفلاحي في ظل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

سيتم التوضيح فيما يلي مناهج السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية المتبعة في الجزائر- (2008-2000):

#### ❖ تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه:

هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سياسة البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. و يرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود و تكميلا لمسار الإصلاحات و برامج تنموية التي بدأ تطبيقها في التسعينات<sup>3</sup>.

❖ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لقد اقر المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات و البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي ، و هي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف و تعد حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي و المستثمرين و التي نص عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 تتمثل في:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخرات

<sup>1</sup> مجدولين دهينة ، مرجع سبق ذكره، ص159

<sup>2</sup> جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، صص 102 - 103

<sup>3</sup> إيمان شعابنة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة و القانون، العدد 2017 /01/16.

الفلاحية من بذور و شتائل ، و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية و تأهيلها من جديد.
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص.
- تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية و الموجهة للتصدير.
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي.
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل و تصريف المنتجات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر (2008-2019)

#### الفرع الأول : الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا إستراتيجية انطلقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014) ، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف<sup>2</sup>:

#### 1- تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار

جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراض الفلاحية العمومية من أجل: تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار تعزيز المحافظة على الأراض الفلاحية، وأخيرا ضمان استغلالها الدائم.

#### 2- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي

علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 : مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 ، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحية ( جمع الحليب، معاصر الزيتون)...التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد" القرض الرفيق"، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة به.

#### 3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة:

تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية على ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال الوطن وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

<sup>1</sup> المرجع السابق.

<sup>2</sup> فاروق أهناي، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره ص371.

## 4- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة.

## الفرع الثاني: إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي ( 2015-2019) :

لقد كان قرار الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة (2015- 2019) بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة (2009-2014) ، وتدعيمها ببرامج جديدة. ومن الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي<sup>1</sup>:

- المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.
- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الإهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

## المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي

سيتم التحديد في هذا المبحث تعريف التمويل الفلاحي، شروط نجاح سياسة التمويل، أشكال التمويل المختلفة المتاحة للقطاع الفلاحي، ومخاطره :

## المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي: يتمثل فيما يلي

**التعريف 01 :** هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي<sup>2</sup>.

**التعريف 02 :** كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص372.

<sup>2</sup>عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، ص: 211  
(<https://ebook.univeeyes.com/author/88822>)، تاريخ التصفح: 17ماي 2020

والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة<sup>1</sup>.

**التعريف 03 :** التمويل الفلاحي يتمثل في منح المستثمرين فرصة في إستغلال أراضيهم وكذلك إستصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناع أنواع مختلفة من أسمدة والمبيدات والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في لأكثر دورة إنتاجية خلال السنة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل لقطاع الفلاحة ناجحة وفعالة: يجب مراعاة الأسس التالية<sup>3</sup>:

- لكي يكون القرض فعالية، يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القروض دون هيئة المناخ المناسب فإن القروض ستحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب؛
- إن إمكانية الفلاح محدودة والمحاصيل متغيرة باستمرار، لذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم قرض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة القرضة ويتحقق ذلك عن طريق الاعتماد على أساليب إنتاج حديثة أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي؛
- يجب على الفلاحين القيام بالتأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المتخصصة في هذا مجال،
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما يجب ألا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة إن إستخدمت في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

<sup>1</sup>فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7

<sup>2</sup>بلعوج حورية، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة مستغانم (2018/2017).

<sup>3</sup>بلحجار نصير، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص علوم تسيير، جامعة البويرة (2019/2018).

## المطلب الثالث : أنواع التمويل الفلاحي و مخاطره

الفرع الأول: أنواع التمويل الفلاحي تتمثل في ما يلي<sup>1</sup>:

1-التمويل الذاتي : إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله .

2- التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي.

3-الدعم الحكومي :تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير، ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبية المالية للمشروع. و في إطار سعي الدولة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، وخاصة مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة، نذكر منها:<sup>2</sup>

• الصناديق بعد سنة 2000

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتيةFPZPP
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوبFLDDSP
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق لامتيازFDRMVTC

• الصناديق بين سنة 2005 سنة 2013

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحيFNDIA
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA
- لصندوق الخاص بدعم مربحي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيينFSAEPEA

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> تمار توفيق، عز الدين عبد الرؤوف، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2005-2015 مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 05 العدد 2، جوان 2019 ص 38 - 54

### • الصناديق بعد سنة 2013

تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في المناطق الريفية، وكل مناطق الوطن من جبال، سهوب وصحراء، كما شملت الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ومن أجل زيادة فاعلية الدعم وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، تمّ إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الفلاحية وآخر يختص بالتنمية الريفية.

فتم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين فقط، وهما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA و الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR.

### الفرع الثاني: مخاطر التمويل الفلاحي

هنالك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل<sup>1</sup> :

- **عدم كفاية التمويل الزراعي**؛ حيث يجب أن يغطي تكلفة الإنتاج الحقيقية حتى يتمكن المستثمر من الاستفادة منه، هنالك بعض الدواعي التي تجعل التمويل غير كاف منها عدم دراسة بدقة متناهية وقيمة الموارد .

**تأخير صرف التمويل الزراعي**؛ فالمواسم الزراعية ليا تواريخ لبداية العمليات الزراعية وبعد انتهاء هذا

القيود الزمني يكون تأثير نسبي على المحاصيل الزراعية، وأسباب التأخير كثيرة منها عدم التحضير الجيد من قبل الجهات المعنية بأمر التمويل الزراعي، بالإضافة إلى الإجراءات المطولة للحصول عليه.

- **الأرباح العالية التي تطلبها مؤسسات التمويل لتغطية تكلفة عملية التمويل،**

**ويواجه الائتمان الفلاحي أيضا جملة من المخاطر نذكر منها<sup>2</sup>:**

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول) والبيولوجية (الآفات، الحشرات، الأمراض)، على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال .
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

<sup>1</sup>وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائر، مذكرة مقدمة مكتملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية(2013-2014).

<sup>2</sup>فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، مرجع سبق ذكره ص54

- عدم قدرة الفلاح علي فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لان المتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض.
- وجود إختلالات في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

#### المطلب الرابع : تمويل القطاع الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وفي ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض نذكر منها:

#### الفرع الأول : القرض الموسمي الرفيق<sup>1</sup> :

موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع. قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية **Banque BADR** يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

#### ◆ المستفيدون من هذا القرض هم:

- المزارعين والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات،
- المزارع النموذجية،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

#### ◆ خصائص قرض الرفيق:

- هو قرض لمدة سنتين،
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة،
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية،

<sup>1</sup> <http://madrp.gov.dz/ar> تاريخ التصفح: 03.06.2020

- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري و يفقد حق الاستفادة من قرض آخر.

#### ◆ المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات...).
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية،
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك « SYRPALAC »
- عمليات زراعية،
- حملة الحصاد والدرس.

#### الفرع الثاني : القرض الفيدرالي<sup>1</sup>

القرض الفيدرالي هو قرض موسمي مدته تتراوح من 06 إلى 24 شهراً ، بنسبة 100٪ مدعومة. ويهدف إلى دمج المشغلين والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات العاملة في مختلف القطاعات الزراعية وشبه الزراعية.

#### ◆ المستفيدون من هذا القرض هم:

القرض الفدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية،
- إنتاج الحليب،
- إنتاج الحبوب،
- إنتاج بذور البطاطس،
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)،
- تغليف وتصدير التمور،
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون،
- إنتاج العسل
- إنتاج منتجات محلية Produits du terroirs ،
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين،

<sup>1</sup> المرجع السابق



- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة،
- ذبح وتقطيع الدواجن،
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها،
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية....

### الفرع الثالث : قرض التحدي<sup>1</sup>

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك بدر (*Banque BADR*) في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (*MADR*).

#### ◆ الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة،
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)،
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)،
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

#### ◆ المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات،
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

#### ◆ الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

- أشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي،
- عمليات تطوير الري الزراعي،
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج،
- انشاء البني التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد؛
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.

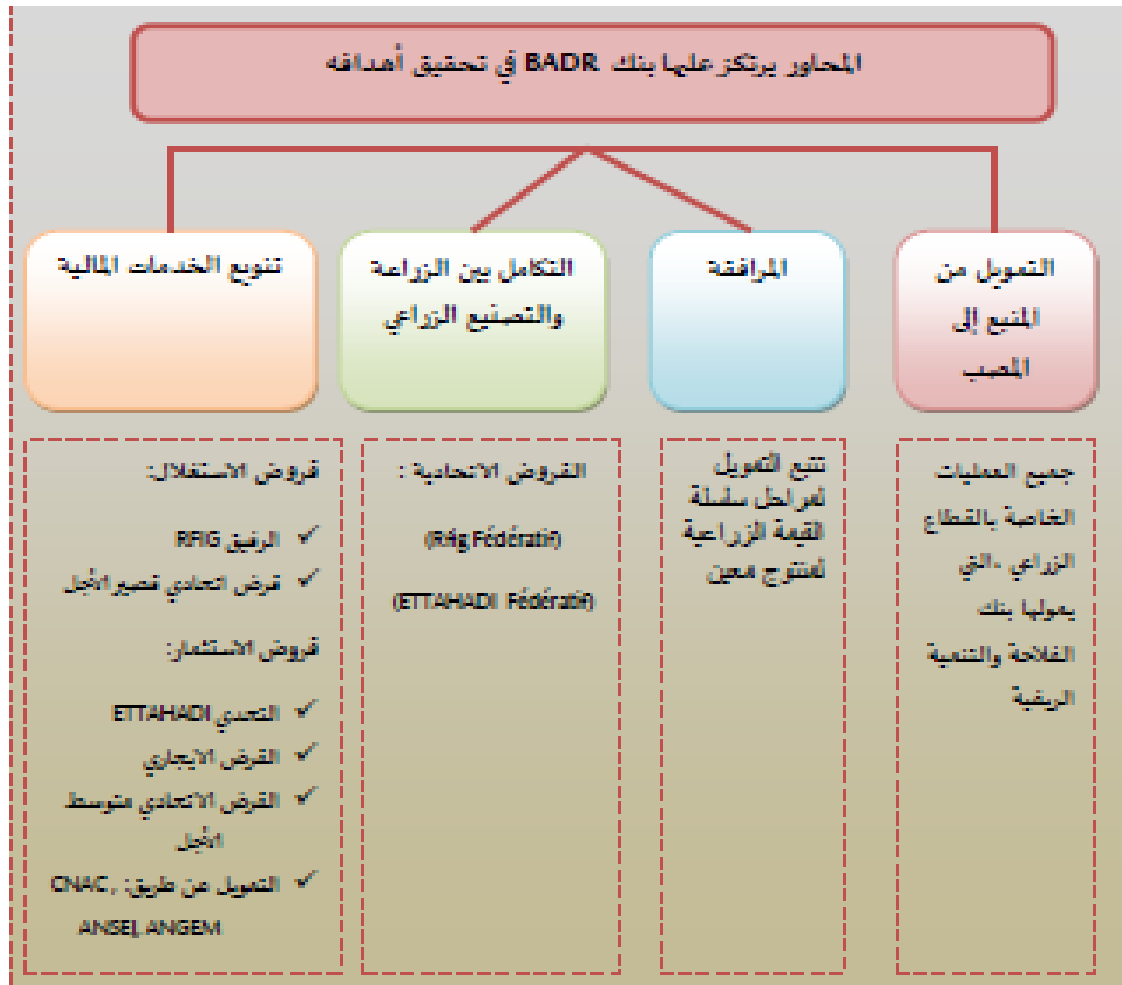
<sup>1</sup>المرجع السابق

• تطوير المنتج الحرفي.

هناك شرطين أساسين وهما من أهم شروط الاستفادة من قرض التحدي و يعتبر هاذين الشرطين الركائز الأساسية التي تساعدك على الاستفادة من قرض التحدي ألا وهما:

- ✓ عقد الإمتياز أو الدفتر العقاري أو الملكية لقطعة الأرض محل القرض.
- ✓ المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و 20% من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في حسابكم البنكي.

الشكل رقم : (1-II) محاور يرتكز عليها بنك البدر لتحقيق اهدافه



المصدر: جدولين دهينة، مرجع سبق ذكره ص 196

## الفرع الرابع : عقد الإيجار (leasing)

القرض الإيجاري عملية مصرفية و مالية تتم بموجب عقد قانوني تأجير أجهزة و أدوات إنتاجية من وحدة مالية تملكها إلى وحدة إنتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل أقساط محددة للتسديد، و لهذا العقد طرفين أساسيين هما:<sup>1</sup>

- ✓ المؤجر : و هو مالك الأصل؛
- ✓ لمستأجر : و هو المستعمل للأصل و الذي يدفع أقساط دورية لمالك الأصلي.

## ◆ الامتيازات المتعلقة عند الحصول على عقد الإيجار:

يمكن أن يحقق هذا النوع من التمويل عدة مزايا لكل من البنك و القطاع الفلاحي أهمها:<sup>2</sup>

- الدفع المتدرج و التنزلي للأقساط يحقق للوحدات الإنتاجية مرونة و يسر في التسديد.
- مواجهة نقص رؤوس الأموال، خاصة بالنسبة للوحدات التي استنفذت قدرتها الافتراضية و توفير التمويل الكامل بنسبة 100 % بعكس الائتمان التقليدي الذي يوفره بنسبة 80%.
- مرونة توزيع الموارد المالية و تخصيصها و الاستفادة منها.
- توفير الموارد المالية احتفاظ الوحدات الإنتاجية باستقلالها المالي.
- يعطي ضمان قوي للبنوك من خلال امتلاكها للأصل المؤجر عكس الائتمان التقليدي.
- إيجاد توظيف للدخار علي أساس العائد الحقيقي(الدخل) و ليس العائد الافتراضي(سعر الفائدة)
- توثيق العلاقة بين المؤسسات المالية و الوحدات المستأجرة و كذا المؤسسات المنتجة للآلات.
- الاستفادة من بعض الميزات الضريبية: هناك تحفيزات ضريبية في هذا المجال نذكر منها آخرها والمتمثلة فيما تضمنه قانون المالية لسنة 2003 حيث منح مزايا ضريبية وجمركية عندما يكون التجهيز خاص بالاستثمار ومقتنى بأسلوب التأجير التمويلي عبر مرق (promoteur) مستفيد من هذه المزايا.


<sup>1</sup> المرجع السابق

<sup>2</sup> بن سميثة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي : سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات جامعة بسكرة، الجزائر يومي 21 – 22 نوفمبر 2006.

## خلاصة الفصل

قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على مدار فترة طويلة من الزمن باتخاذ إجراءات وتدابير تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية في المناطق الريفية، لذلك فقد سعت جاهدة على توفير التمويل اللازم لذلك، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المسطرة و تحملت الجزائر على إثر ذلك فاتورة إستيراد ثقيلة خاصة المواد الغذائية منها و الحبوب . الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إتخاذ تدابير جديدة كإعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية للنهوض بالقطاع و إستراتيجية التجديد الريفي و الفلاحي.

و لتسهيل عملية التمويل قد خصصت الدولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كوسيط مالي و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل التالي.



الفصل التطبيقي  
الدراسة الميدانية

**تمهيد**

إن التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية يستلزم على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يساهم بفعالية أكبر و ديناميكية لتمويل الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الفلاحي هذا من جهة، و تعزيز مركزه التنافسي من جهة أخرى ، و بذلك أصبح من الأولويات على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة البنكية .

ومن أجل ضمان مكانته سعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى إدراج مجموعة من التوجيهات في ظل إعادة تمركز هذا الأخير، من خلال إختيار إستراتيجية تعتمد على تركيز الجهود على تمويل النشاطات التالية:

قطاع الفلاحة في الأعلى و الأسفل، قطاع الصيد البحري، تمويل البرامج الريفية وكذلك الموجهة نحو تشغيل الشباب و القضاء على البطالة، القروض الموجهة للخوادم الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.

## المبحث الأول : التقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تطوره<sup>1</sup>

### الفرع الأول: نشأته

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( **BADR** ) إلى القطاع العمومي ، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي الذي تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 و تحديد قانونه الأساسي.

وبموجب عقد 29 ديسمبر 2001 مسجل بمفتمشية التسجيل والطابع للجزائر الوسطى الذي تضمن استيفاء القانون الأساسي للشركة، لتصبح هذه الأخيرة حاملة للمواصفات التالية:

- تسميتها: بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- موضوعها الإجماعي: يتمثل في تنفيذ تطبيقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، لكل عمليات البنك ومنح القروض والإعتمادات تحت كل أشكالها والمساهمة تطبيقا لسياسة الحكومة.

- مقرها الإجماعي كائن ب : نهج عقيد عميروش 17 - ولاية الجزائر .

و في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وبموجب نفس العقد المشار إليه أعلاه تم زيادة رأس المال الشركة عام 2017 من 33 مليار دينار جزائري ( 33.000.000.000.00 دج) إلى 54 مليار دينار جزائري ( 54.000.000.000.00 دج) قسم إلى أربعة وخمسون ألف (54000) سهم بقيمة اسمية قدرها مليون دينار ( 1.000.000.00 دج) للسهم الواحد مكتتبه كليا من طرف الدولة ومملوكة من طرف الخريفة العمومية.

أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعها بالفائدة و بدون فائدة و المساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة .

<sup>1</sup> بتصرف وفقا للعقد الإداري للشركة البدر "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" رقم 114 من سجل العقود الإدارية لسنة 2017 "وزارة المالية" (وثائق البنك).

## الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بأربعة مراحل رئيسية و هي <sup>1</sup>:

أ- **مرحلة 1982-1990**: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب- **مرحلة 1991-1999**: بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك ، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

ج- **مرحلة 2000-2004**: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

د- **مرحلة بعد 2017**: و للتكثيف من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، و استجابة لاحتياجات و رغبات الزبائن ، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج جديد **FLEX CUBE** يكتسح كل التراب الوطني ، يسمح للزبون بالحصول على نفس الخدمات و المعلومات التي يحتاجها باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**:

لأجل تحقيق أهدافه و في هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة و شاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية و من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي <sup>2</sup>:

- التنمية لجميع القطاع الفلاحي.
  - الترقية للنشاطات الفلاحية الحرفية و الزراعية الصناعية.
- وهي مكلفة خاصة باستعمال إمكانياتها الخاصة والتي تمنحها الدولة ، قصد تأمين التمويل ، تطبيقا للقوانين و التنظيمات السارية المفعول:
- لهياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي.
  - لهياكل و نشاطات من كل طبع المرتبط من أعلى و من أسفل بالإنتاج في القطاع الفلاحي.
  - لهياكل و نشاطات زراعية صناعية من كل طبع، المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.
  - لهياكل و نشاطات الحرفية التقليدية بالبيئة الريفية.

<sup>1</sup> بن واضح سالمى، لعدور صورية، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/>، تاريخ التصفح 03.062020 .

<sup>2</sup> - وفقا للعقد الإداري للشركة البدر مرجع سبق ذكره.



وهي مكلفة أيضا، تطبيقا لترتيبات والتنظيمات السارية المفعول، بالمساهمة، بصفتها أداة تخطيط مالي:

- بتنفيذ المخططات والبرامج المحددة لتحقيق الأهداف الموكلة للهيكل والنشاطات المشار إليها أعلاه، خاصة المتعلقة برفع الكمية والنوعية لإنتاجهم وإنتاجيتهم، في إطار تحقيق المخططات الوطنية و القطاعات التنموية.
- باحترام القواعد المطبقة على الهياكل والنشاطات المذكورة أعلاه في شأن التسيير و النظام المالي و المحاسبي.
- بتفريد التسيير المالي للهيكل و النشاطات المذكورة أعلاه في حسابات متميزة مطابقة لنوع العمليات ، المخططات و البرامج الخاصة.

### المطلب الثالث : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية<sup>1</sup>:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف و إستراتيجية البنك بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك و يحدد العلاقة الرسمية من أطراف التنظيم ، فشكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما : التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي .

أ- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G)

ب- مديريات عامة مساعدة على رأس كل منها مدير عام مساعد و يتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة و لعمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل .

- المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير

- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي ، المحاسبة و الصندوق .

- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية .

- المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات

- مديريةية الاتصال و التسويق .

إضافة إلى ما سبق توجد المفتشية العامة المستشارون و اللجان الذين يقومون بمراقبة و إعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني فانه يعتمد على تنظيم لامركزي أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات و الاستقلالية وكذا مهام المراقبة و التفقيش لعمل و أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها .

<sup>1</sup> بن واضح سالمى، لعدور صورية، مرجع سبق ذكره

أم التنظيم اللامركزي فيظم :

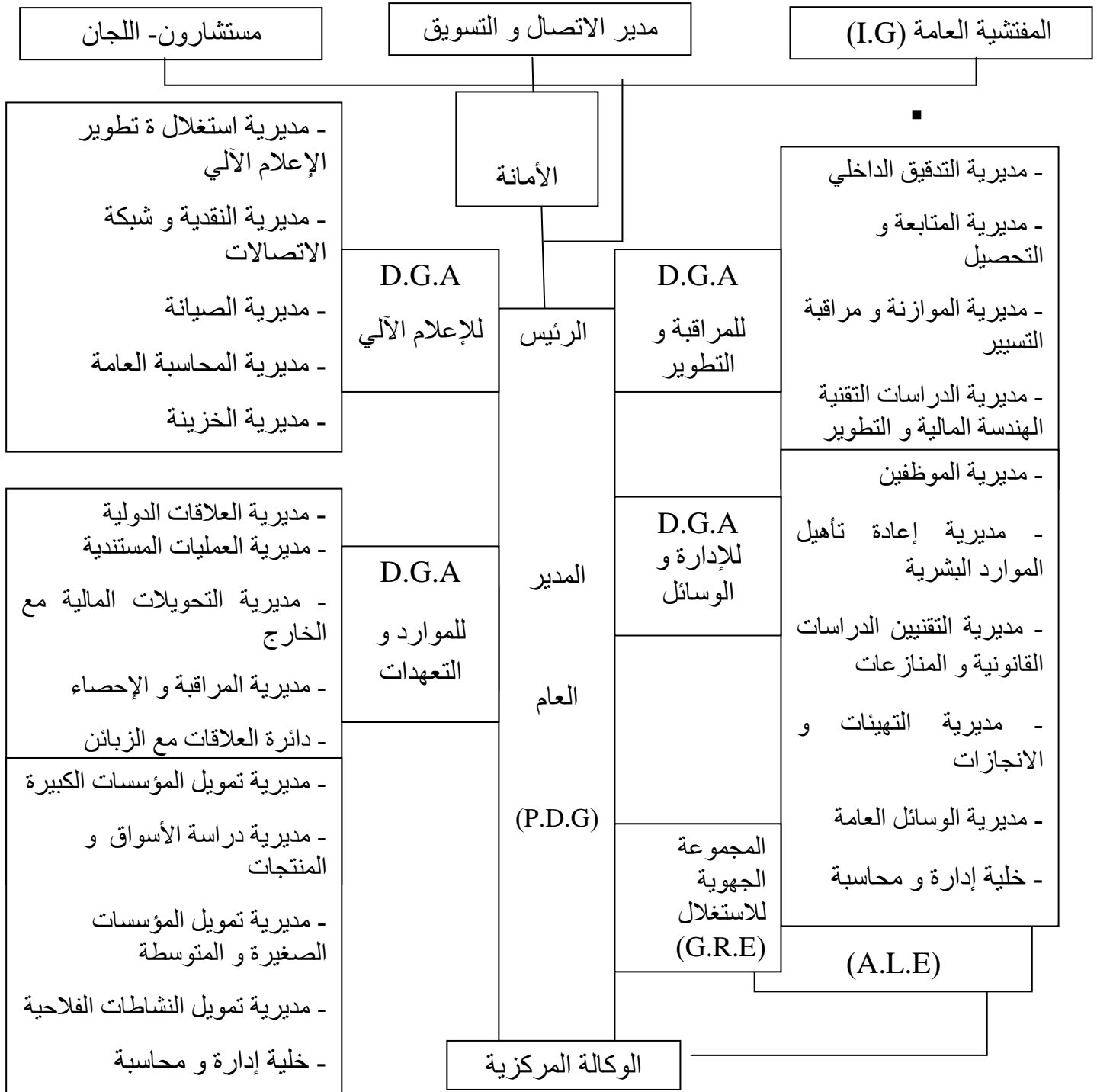
\* **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E) :** التي تتولى مهمة تنظيم ، تنشيط ، مساعدة ، مراقبة و متابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية ، و يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

\* **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E) :** تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة و تحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع او بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها و ما يقتضيه عملها أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن .

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حوالي 300 وكالة للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع على فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها بـ : 47 مشروعا ، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 مما يشير الى التوسع الكبير للبنك و اتساع حجم أعماله و تعاملاته .

فيما يخص كفاءات منح القروض بالبنك فهو يعتمد على سياسة السقف المحددة اذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذ لم تتعد قيم مبالغها السقف المحددة من طرف الإدارة العامة و حسب نوع القرض المطلوب فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها و يتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة .

الشكل رقم (III- 1) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



المصدر: القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي، مرجع سبق ذكره

**المبحث الثاني : مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ترقية القطاع الفلاحي**

بغرض إرضاء عملائه وإستجابة لإهتمامات السلطات العمومية الهادفة لجعل الفلاحة بديلا للتنمية الإقتصادية، قام البنك بإعداد العديد من الآليات للتمويل والتي نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر:

**المطلب الأول : تمويل الأنشطة الفلاحية : وهو كما مايلى<sup>1</sup>**

في هذا المطلب سنقوم بتقديم لأهم القروض التي منحها البنك "التحدي"، "الرفيق" و "القرض المدعم" و عدد المشاريع الممولة من سنة 2013 إلى سنة 2018 بالنسبة للقرض التحدي، أما القروض الأخرى فسنقدم المبلغ الكلي.

**1- القرض التحدي :** لقد شهد قرض التحدي اهتماما كبيرا من طرف الفلاحين الذين يتضح إنضمامهم و تبنيهم لهذا النوع من التمويل والذي تفرّد به البنك من خلال الأرقام التالية :

- أكثر من 6900 ملف تم تمويله ،
- تم منح أكثر من 61 مليار دينار لتمويل مشاريع مختلفة في أنشطة مختلفة،

**2- القرض المدعم جزئيا :**

لقد شهد القرض المدعم إهتماما كبيرا و هو قرض يهدف إلى تمويل المشاريع المهمة و التي يتعدى مبلغها مائة مليون دينار.

**3- القرض الرفيق :**

أما بالنسبة للقرض الرفيق ، يمكن القول أنه منذ إنطلاقه في سنة 2008 عرف هذا الأخير إقبال واسع للغاية من طرف الفلاحين بسبب تدعيم سعر الفائدة ، بحيث يتجاوز عدد الملفات 25.000 ملف أي ما يمثل 211 مليار دينار سنويا منها 78 % للحبوب و يشمل غير مباشر لتربية الأعلاف لاسيما في الجنوب الكبير.

**المطلب الثاني : شروط منح قرض الفلاحي<sup>2</sup>**

**الفرع الأول : القرض الإستثماري:** تتمثل فيما يلي

**1 - الوثائق المطلوبة:**

- طلب القرض
- عقد يثبت حق إستغلال المساحة (عقد الملكية، أو رخصة إستغلال قانونية، عقد ترخيص إداري)
- بطاقة المزارع مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية
- دراسة تقنية و إقتصادية
- الحصائل التقديرية و حسابات الإستغلال على مدى خمس (05) سنوات

<sup>1</sup> من إعداد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة من طرف البنك  
<sup>2</sup> من إعداد الطالبة باستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف البنك

- فواتير شكلية و تقييم أولي
  - وثيقة أوضاع جبائية و شبه جبائية مصرفية
  - قائمة المواصفات موقعة من طالب القرض و DSA
- 2- **آجال الإجابة:** يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الإلتزام :
- أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص الوكالة المركزية في 20 يوم.
  - أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص الفرع الجهوي في 40 يوم (20+20).
  - أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص المديرية العامة في 60 يوم (20+20+20).
- الفرع الثاني : قرض الإستغلال : تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>

### 1- الوثائق المطلوبة:

- طلب القرض
  - بطاقة المزارع / المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية
  - نسخة طبق الأصل للسجل التجاري
  - عقد يثبت حق إستغلال المساحة عقد الملكية ، أو عقد كراء ، عقد الترخيص إداري
  - وثيقة أوضاع جبائية و شبه جبائية مصرفية
  - مخطط الإنتاج التقديري
  - مخطط التمويل التقديري
- 2- **آجال الإجابة:** يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الإلتزام :
- أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص الوكالة المركزية في 30 يوم.
  - أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص الفرع الجهوي في 60 يوم (30+30).
  - أجل الرد على طلب القرض الذي يكون من إختصاص المديرية العامة في 90 يوم (30+30+30).

<sup>1</sup> من إعداد الطالبة باستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف البنك

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية  
المطلب الأول : تقديم ملف طلب القرض

### 1. المعلومات التقنية للمشروع:

- التسمية : SARL / M. AVICOLE

- الصفة القانونية: SARL

- رقم الحساب: 949.XXX.XXX

- العنوان التجاري: ORAN

- رأس المال: 5 000 0000.00 دج

### 2. طلب القرض :

← قام السيد م/ح بصفته مسير للشركة بتقديم طلب للحصول على قرض التحدي مبلغه 328.800.000.00 دج ، في اطار قرض التحدي لدى المصلحة المكلفة بالزبائن على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، لغرض بناء مجمع و يتكون هذا المجمع من (03) مباني للدواجن البيضاء بنسبة 55.000 بيضة للإستهلاك.

و سيتم تنفيذ هذا المشروع في برنامج تكون مدته 18 شهرا ، والفترات الزمنية المحددة لتسليم كل مبنى هي (06) أشهر، وموزعة على النحو التالي:

### الجدول رقم (1-III) : الذي يمثل الدفعات و وقت إنجاز المشروع

القرض الممنوح:	التكلفة ب : DA	التكلفة EURO	وقت الإنجاز	الدفعات:
168 800 000	168 836 261	1 639 187	06 أشهر	الدفعة (01)
80 000 000	80 358 849	780 183	06 أشهر	الدفعة (02)
80 000 000	80 358 849	780 183	06 أشهر	الدفعة (03)
800 000 328	329 553 959	3 199 553	18 شهرا	المجموع:

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال الوثائق المقدمة من البنك

← وتقديم طلب آخر للحصول على قرض في اطار قرض الرفيق مقداره : 30.000.000.00 دج لتغطية تكاليف شراء الكتاكيت و التكاليف الإستغلال.

### المطلب الثاني : الدراسة على طلب القرض التحدي للمشروع<sup>1</sup>

1. مساهمة البنك: ستكون إذا على النحو الآتي:

❖ قرض لإقتناء المعدات المقدر ب: 328.800.000.00 دج

❖ قرض الرفيق لشراء الكتاكيت المقدر ب: 30.000.000.00 دج

### 2. مدة التسديد:

❖ القرض التحدي: (07) سنوات مع الحصول على مدة (02) سنتين كتثبيت لأجل الدفع.

❖ القرض الرفيق: (01) سنة لتسديد و لكن قابلة للتمديد إلى غاية 24 شهر.

### 3. هيكل الإستثمار :

الجدول رقم (III-2) : يمثل الجدول تكلفة الإستثمار مقدمة من طرف الزبون

5 150 000,00	التكاليف الأولية
226 760 000,00	الأرض
149 618 146,00	المباني
329 553 959,00	معدات الإنتاج
2 800 000,00	معدات النقل و المناولة
7 700 000,00	معدات الإضافية
106 000,00	معدات المكتب
13 800 000,00	رأس المال التشغيلي (FR) يتحمله الزبون
30 000 000,00	قرض الإستثمار
<b>765 488 105,00</b>	<b>تكلفة الإجمالية</b>

المصدر: من إعداد الطالبة من الوثائق المقدمة من البنك

<sup>1</sup> من إعداد الطالبة من خلال معلومات المقدمة من طرف البنك

4. هيكل التمويل<sup>1</sup>:

الجدول رقم (III-3) : يمثل هيكل التمويل مقدمة من طرف البنك

مساهمة البنك:	328.800.000.00 دج أي 43% من القيمة الكلية للمشروع
المساهمة الشخصية:	عينية: 226.760.000.00 دج
	نقدية: 210.509.959.00 دج
مجموع المساهمة الشخصية :	437.269.959.00 دج من القيمة الكلية للمشروع

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة من البنك

5. القوائم المالية (Etats financiers)

- الميزانيات التجريبية (bilans prévisionnelles): الملحق رقم 02
- جدول حسابات النتائج (bilans comptes résultats): الملحق رقم 02

<sup>1</sup> - من إعداد الطالبة من خلال معلومات المقدمة من طرف البنك



6. مردودية المشروع (rentabilité du projet) <sup>1</sup>

الجدول رقم (4-III) : يمثل دراسة التحليلية للبنك للمشروع

البيان :	السنة الأولى :	السنة الثانية :	السنة الثالثة :	السنة الرابعة :	السنة الخامسة :
<b>résultat de l'exercice</b> (نتيجة الإستغلال)	10 853 497	67 034 226	64 552 347	32 537 830	70 880 457
<b>dotations aux amortissements</b> (مصاريف الإهلاكات)	20 548 088	43 305 996	43 305 996	43 305 996	43 305 996
<b>cash flow</b> (التدفقات النقدية)	31 401 585	110 340 222	107 858 343	75 843 826	114 186 453
<b>cash flow cumulé</b> (التدفقات النقدية المتراكمة)	31 401 585	141 741 807	249 600 150	325 443 976	439 630 429

• Cash flow moyen(CFM) : 87.926.085.80 DA

• Crédit bancaire (CMT) : 328.800.000.00 DA

• Délai de récupération du crédit :  $CMT/CFM=$

3,74

- وفقاً لدراسة البيانات المتوقعة ، يكون سداد القرض في نهاية السنة الرابعة وهو أمر مناسب لأن مدة سداد القرض هي (05) خمس سنوات.

←المصدر : من إعداد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة من البنك

<sup>1</sup> - من إعداد الطالبة من خلال معلومات المقدمة من طرف البنك

7. حساب مؤشر التوازن المالي (B.F.R)<sup>1</sup>

- رأس المال العامل (fonds de roulement) = أصول المتداولة - د ق أ ، أو أموال دائمة - أصول الثابتة .
- إحتياجات رأس المال العامل (besoin en fonds de roulement) = أصول متداولة - متاحات - د ق أ + سلفيات مصرفية.

## الجدول رقم: (5-III) يمثل حساب التوازن المالي للمؤسسة

المؤشر:	السنة الأولى:	السنة الثانية:	السنة الثالثة:	السنة الرابعة:	السنة الخامسة:
<b>FDR</b>	51 059	116 412	174 052	318 639	354 634
<b>BRDR</b>	50 731	90 219	80 038	76 315	91 107
<b>RESULTAT</b>	10 853	53 210	78 376	32 538	58 449

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة من البنك

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المؤسسة سيسمح تحقيق المشروع وتطوير النشاط بتوليد رأس مال عامل إيجابي على مدى السنوات الخمس المتوقعة ، مقارنة باحتياجات رأس المال العامل ، ويظهر تدفق نقدي إيجابي يتقدم في منحنى تصاعدي و بالتالي و بناءً على هذه الدراسة يمكن القول أنه مشروع مفيد.

## الاستنتاج الأخير للبنك

بعد الأخذ بعين الاعتبار عناصر التقييم المذكورة في هذا الملف ، ولا سيما طاقتها الإنتاجية التي تهدف إلى تلبية الطلب اليومي المتزايد المرتبط بمنتج أساسي لاستهلاك جميع فئات الأسر، وبالتالي قدر البنك على أنها صفقة مربحة.

و يكون قبول البنك للمشروع مرهون بتقديم الضمانات و الاحتياطات التالية:

- الانتهاء من هيكل الاستقبال،
- رهن مجمع الدواجن لصالح البنك،
- التعهد بالرهن الحيازي للمعدات والعربات لصالح البنك،
- التأمين يكون لصالح البنك،

<sup>1</sup> - من إعداد الطالبة من خلال معلومات المقدمة من طرف البنك

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا في هذا الفصل قدمنا عرضا عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يسعى منذ نشأته إلى ترقية القطاع الفلاحي من خلال إتباع مختلف الآليات وإستراتيجيات الإصلاحية التي وضعتها الحكومة لتطوير هذا القطاع.

و في المرحلة الثانية ذكرنا أهم الوثائق و الشروط الواجب توافرها للإستفادة من دعم الدولة و تمويل البنك وهذا بتقديم ملف كامل يتضمن الوثائق القانونية و المحاسبية و التسويقية وغيرها...

و بنك بعد دراسة جميع الوثائق القانونية، الضمانات و الوثائق المحاسبية، وكانت النتائج إيجابية يعتمد البنك على تمويل المشروع .

الخبائمه العلمه

لقد واجه القطاع الفلاحي في بلادنا عدة صعوبات وافتقدت فيه السياسات المتبعة رؤيا إستراتيجية واضحة ذات استدامة وشمولية وقد عايش القطاع تدهور حاد مما كلف الجزائر مبالغ الجوائز كبيرة من اجل سد حاجات المجتمع.

إلا انه بعد مرحلة 2008 أصبح هذا القطاع يشهد مرحلة إنعاش أمام الدعم الذي وفرته الدولة والأهمية التي حظى بها خاصة في منطقة الجنوب. وكتقييم للاستراتيجيات المتبعة نلاحظ أنها حققت عدة نتائج من خلال ارتفاع نسب الإنتاج و الإنتاجية و التحول نحو التصدير و تقليص أعباء الاستيراد و العمل على تصدير خارج قطاع المحروقات. أما عن بعد النتائج قد توصلنا من خلالها إلى :

- إن معظم القروض هي قروض استغلالية قصيرة الأجل لا يسمح للفلاح بتحقيق نجاح استثماره في الأجل المحددة ، وفي حالة القروض الاستثمارية هناك عدم احترام الأقساط البنكية في الأجل المحددة مما يعود عليه بعبء تحمل الأقساط التي يضاف إليها العمولات و الفوائد والمصاريف الناتجة عن العقوبات التأخيرية عن الدفع و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- قد سجل التمويل قطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة تراجع مقارنة مع السنوات الأولى ، بسبب تقليص التمويل من الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب (ANSEJ) و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي يدخل فيها البنك كطرف ثالث في عملية التمويل.
- يعتبر القطاع الفلاحي قطاع حساس ، تكون فيه نسبة الخسارة مرتفعة خاصة إذا كانت العوامل المناخية و البيولوجية غير مناسبة للموسم والذي يصعب على الفلاح فيه تحديد حجم النفقات و العائدات النقدية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- وضع سياسة دعم للبحث و الإرشاد الفلاحي تتلائم مع احتياجات الفلاحين و ليس في اطار نظري بيروقراطي.
- تبني سياسة تراعي مجال الري، فبدون الماء لا يكون زيادة إنتاج أو إنتاجية.
- تنظيم برامج ودورات تدريبية لارشاد الفلاحين.

## نتائج الدراسة

بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لتنمية القطاع الفلاحي إلا أن العوائق لاتزال متنوعة وأنواعها مختلفة ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى :

- على الرغم من المزايا الممنوحة لهذا القطاع و الدعم الحكومي وكذا الحوافز الأخرى، فإنه وللأسف قد يتعرض بعض المربين و المزارعين الصغار للفشل على التنازل على الإعتمادات (القروض) بسبب الصعوبات المتعلقة بعدم استقرار السعر ونقص الغذاء و العلف.

- لقد أدى حصر عملية التمويل على مؤسسة مالية واحدة إلى عجز هذه الأخيرة على تلبية جميع متطلبات الفلاحين التمويلية، إضافة إلى عدم تغطية وكالاتها لسائر مناطق التراب الوطني.

- إنعدام المنافسة واحتفاظ بنك الفلاحة و التنمية الريفية على نصيب حصة الأسد في هذا النوع من التمويل.

- إن التدابير و السياسات التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال لم تساعد في تنمية القطاع بل الى ارتفاع مديونية الفلاحين و تهرب هؤلاء من التسديد، مما دفع الحكومة الى اتخاذ تدابير مسح الديون عام 2009 و اعادة جدولة بعض القروض خلال سنة 2011 مع مسح الفوائد.

- استفادة من مبالغ كبيرة في اطار سياسة تنموية يعكس اهمية القطاع و اهتمام الهيئات العمومية بتطويره.

## التوصيات

- تنظيم برامج و دورات تدريب لإرشاد الفلاحين.

- الاعتماد على نوعية جيدة للبذور و الأعلاف على عكس النوعية الرديئة التي يتم استيرادها.

- محاربة الإختلاس و الرشوة ، اذ كثير من القروض تم التلاعب بها من بعض الفلاحين حيث أسأؤوا إلى سمعة الفلاحين الحقيقيين.

- العمل على استصلاح الأراضي و تسوية إشكالية الملكية العقارية حتى يتم بث الاستقرار النفسي للفلاحين، و اعتبار الفلاح كعون اقتصادي.

المراجع و المصادر

## المراجع باللغة العربية :

### • الكتب:

1. أحمد يوسف عبد الخير و اخران ، النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، السعودية ، 2001، ص32.
2. حسين غطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005 ص05
3. حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.ص.210
4. خالد أمين عبد الله ، أساسيات العمليات المصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية دون سنة الاردن ص، ص 06-07
5. د/ عرفات الزبيدي "التأمين و إدارة المخاطر" بين النظرية و التطبيق ، دار ومكتبة الكندي 1436/2015، ص153
6. رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 1 ، عمان، الأردن، 2010 ، ص75
7. شاكِر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001. ص36
8. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2003 ص151.
9. عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2004، ص167.
10. عبد القادر خليل "الاقتصاد البنكي".مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية 2017 ص35
11. عبد الوهاب مطر الداھري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، ص:211([HTTPS://EBOOK.UNIVEEYES.COM/AUTHOR/88822](https://ebook.univeeyes.com/author/88822)).
12. فريد نجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1998-1999
13. فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ن عالم الكتاب الحديث ، عمان ، الاردن ، 2006، ص 235.
14. محمد دويدرا و اخر ، محاضرات في الاقتصاد النقدي المكتب المصري الحديث الاسكندرية ، 1974 ص200.
15. محمد صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية- البورصة و البنوك التجارية- ، الدار الجامعية، مصر، 2000.ص.274
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى. 2014 ص11
17. مصطفى رشدي شيحة 1999 النقود و المصارف والإتمان دار الجامعة الجديدة ، لبنان ، ص192 .



• الأطروحات، المذكرات والرسائل الجامعية :

18. بلحجار نصيرة/شريف خديحة "تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماستر. تخصص علوم تسيير/جامعة البويرة (2018/2019).
19. بلعوج حورية "اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماستر. تخصص تدقيق محاسبي/جامعة مستغانم (2018/2017).
20. ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم ، اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة 2017 ص07
21. طالبي نجاة. ساجي نورة، "دور البنوك في تمويل لقطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة بنك البدر" ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم ، اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم -2018-2019. ص35.
22. مجلولين دهينة "إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل للانضمام للمنظمة العلمية للتجارة" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. تخصص نقود وتمويل. جامعة بسكرة (2017/2016) . ص154
23. وليد حمدي باشا/دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري. مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص: اقتصاد التنمية(2013-2014).

• المجلات و الدوريات، التقارير و المنشورات الرسمية:

24. بتصرف وفقا للعقد الإداري للشركة البدر "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" رقم 114 من سجل العقود الإدارية لسنة 2017 "وزارة المالية"
25. الدكتور طارق عبد العال جمال، تحليل العائد والمخاطر، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص79.
26. ط/د عبد الرؤوف حلواجي "في القانون الخاص" جامعة الوادي. المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية المجلد 02 العدد 02 (ص82-98 )
- [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473)
27. د/فاروق أهناي. د/رابح لعروسي"استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية" مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد.09 العدد02 (ص362-379) جوان 2018.
28. زهير عماري، أسامة عامر، " دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012. جامعة سطيف . يوم 04 جوان 2014. ص07.
29. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2003 العدد 02 ، ص25 موضوع على نت في 2012.
30. ط/د جمال جعفري /أ.العجال عدالة "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015". مجلة دفاتر إقتصادية ص (100-119).

31. إيمان شعابنة "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي" دفاثر السياسة و القانون، العدد 2017 /01/16.
32. د.فضيلة بوطورة/ ط.د.مريم زغلامي آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر -دراسة حالة ولاية تبسة. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 7
33. تمار توفيق عزالدين عبد الرؤوف جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2005-2015 مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05 العدد 2 جوان 2019 ص 38 - 54
34. بن سميحة عزيزة "سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية" الملتقى الدولي : سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات جامعة بسكرة – الجزائر يومي 21 – 22 نوفمبر 2006
35. القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( بن واضح سالم / لعزور صورية ).
36. قانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990. المادة ( 110-114).
37. قانون 02-03 الموافق ل 14/11/2002. (ج ر رقم 84 المؤرخة في 18/12/2002).
38. الأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض المادة 70.
- مواقع الانترنت:
39. عالم المحاسبة ، الموقع : 116 = [www.word-acc.net/vb/showthread.php](http://www.word-acc.net/vb/showthread.php)
40. <http://madrp.gov.dz/ar>

الملاحق

## BILANS PREVISIONNELS

## ACTIF

Rubriques	An 01	An 02	An 03	An 04	An 05
Frais préliminaires	5 150 000	5 150 000	5 150 000	5 150 000	
Fonds de commerce					
Terrain	226 760 000	226 760 000	226 760 000	226 760 000	226 760 000
Bâtiments et Génie Civil	180 200 000	180 200 000	180 200 000	180 200 000	180 200 000
Equipements de production	329 553 959	329 553 959	329 553 959	329 553 959	329 553 959
Matériel de Transport	2 800 000	2 800 000	2 800 000	2 800 000	2 800 000
Equipement de bureau	106 000	106 000	106 000	106 000	106 000
Agencements et installations	7 700 000	7 700 000	7 700 000	7 700 000	7 700 000
<b>INVESTISSEMENTS BRUTS</b>	<b>752 269 959</b>	<b>752 269 959</b>	<b>752 269 959</b>	<b>752 269 959</b>	<b>747 119 959</b>
Amortissements	21 406 423	66 429 084	111 451 745	155 616 076	193 772 072
<b>INVESTISSEMENTS NETS</b>	<b>730 863 536</b>	<b>685 840 875</b>	<b>640 818 214</b>	<b>596 653 883</b>	<b>553 347 887</b>
Stocks matières et fournitures	12 458 064	28 327 361	28 967 479	29 467 516	30 077 932
Stocks cheptel	40 079 250	53 903 250	40 079 250	40 079 250	52 510 500
<b>STOCKS</b>	<b>52 537 314</b>	<b>82 230 611</b>	<b>69 046 729</b>	<b>69 546 766</b>	<b>82 588 432</b>
Avances d'exploitation					
Clients	12 111 053	39 198 707	42 915 813	39 260 133	41 697 253
<b>CREANCES A COURT TERME</b>	<b>12 111 053</b>	<b>39 198 707</b>	<b>42 915 813</b>	<b>39 260 133</b>	<b>41 697 253</b>
Disponibilités	328 653	26 193 004	94 014 134	242 323 625	263 526 603
<b>DISPONIBILITES</b>	<b>328 653</b>	<b>26 193 004</b>	<b>94 014 134</b>	<b>242 323 625</b>	<b>263 526 603</b>
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>795 840 556</b>	<b>833 463 197</b>	<b>846 794 890</b>	<b>947 784 407</b>	<b>941 160 175</b>

## PASSIF

Rubriques	An 01	An 02	An 03	An 04	An 05
Fonds social	5 000 000	5 000 000	5 000 000	280 000 000	280 000 000
Résultats antérieurs en attente imputation		10 853 497	64 063 723	1 084 774	33 622 604
Résultats de l'exercice	10 853 497	53 210 226	78 376 347	32 537 830	58 449 207
<b>FONDS PROPRES</b>	<b>15 853 497</b>	<b>69 063 723</b>	<b>147 440 070</b>	<b>313 622 604</b>	<b>372 071 811</b>
Emprunts bancaires	328 800 000	295 920 000	230 160 000	164 400 000	98 640 000
C/C des associés	437 269 959	437 269 959	437 269 959	437 269 959	437 269 959
<b>DETTES A LONGT ET MOYEN T.</b>	<b>766 069 959</b>	<b>733 189 959</b>	<b>667 429 959</b>	<b>601 669 959</b>	<b>535 909 959</b>
Fournisseurs	13 330 129	30 310 277	30 995 203	31 530 242	32 183 387
Détention pour comptes	77 000	77 000	77 000	77 000	77 000
Dettes d'exploitaiton	455 000	691 333	715 000	740 250	766 638
Autres dettes d'exploitation (CNAS)	54 971	130 905	137 658	144 352	151 380
<b>DETTES A COURT TERME</b>	<b>13 917 100</b>	<b>31 209 515</b>	<b>31 924 861</b>	<b>32 491 844</b>	<b>33 178 405</b>
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>795 840 556</b>	<b>833 463 197</b>	<b>846 794 890</b>	<b>947 784 407</b>	<b>941 160 175</b>

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNELS

Rubriques	An 01	An 02	An 03	An 04	An 05
Ventes marchandises					
Marchandises consommées					
<b>MARGE BRUTE</b>					
Marge brute					
Production vendue	151 388 160	470 384 480	514 989 760	471 121 600	500 367 040
Production stockée	40 079 250	13 824 000	-13 824 000	0	12 431 250
Mat. & Fournit. Consommées	149 496 770	339 928 337	347 609 752	353 610 195	360 935 184
Services	2 760 000	3 096 000	3 120 000	3 150 000	3 180 000
<b>VALEUR AJOUTEE</b>	39 210 640	141 184 143	150 436 008	114 361 405	148 683 106
Valeur ajoutée	39 210 640	141 184 143	150 436 008	114 361 405	148 683 106
Produits divers					
Transfert chage production					
Frais de Personnel	4 190 720	9 979 560	10 494 400	11 004 700	11 540 515
Impôts et taxes					
Frais financiers	60 000	13 947 696	24 906 600	20 921 544	16 936 488
Frais divers	2 700 000	5 200 000	5 460 000	5 733 000	6 019 650
Dotations aux amortissements	20 548 088	43 305 996	43 305 996	43 305 996	43 305 996
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	11 711 832	68 750 891	66 269 012	33 396 165	70 880 457
Produits hors exploitation					
Charges hors exploitation	858 335	1 716 665	1 716 665	858 335	
<b>RESULTAT HORS EXPLOITATION</b>	-858 335	-1 716 665	-1 716 665	-858 335	0
Résultat d'exploitation	11 711 832	68 750 891	66 269 012	33 396 165	70 880 457
Résultat hors exploitation	-858 335	-1 716 665	-1 716 665	-858 335	0
<b>RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE</b>	10 853 497	67 034 226	64 552 347	32 537 830	70 880 457
Impôts sur les bénéfices					
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	10 853 497	67 034 226	64 552 347	32 537 830	70 880 457
<b>CASH FLOW</b>	31 401 585	110 340 222	107 858 343	75 843 826	114 186 453

**Schéma D'amortissement Crédit Bancaire (cmt)**

**Montant du prêt** : 328 800 000 DA  
**Taux d'intérêts** : 6 %  
**Durée** : 7 ans  
**Annuité** : 65 760 000 DA

**Diffère de remboursement** : 2 ans

**Tableau d'amortissement des emprunts :**

DATE DE L'ECHÉANCE	MONTANT A REMBOURSER	MONTANT DE L'ECHÉANCE	Intérêts différé	Intérêts	TOTAL DU REMBOURS.	SOLDE EMPRUNT
Semestre 1/AN 1	328 800 000					328 800 000
Semestre 2/AN 1	328 800 000				0	328 800 000
Semestre 1/AN 2	328 800 000				0	328 800 000
Semestre 2/AN 2	328 800 000	32 880 000	3 945 600	9 864 000	46 689 600	295 920 000
Semestre 1/AN 3	295 920 000	32 880 000	3 945 600	8 877 600	45 703 200	263 040 000
Semestre 2/AN 3	263 040 000	32 880 000	3 945 600	7 891 200	44 716 800	230 160 000
Semestre 1/AN 4	230 160 000	32 880 000	3 945 600	6 904 800	43 730 400	197 280 000
Semestre 2/AN 4	197 280 000	32 880 000	3 945 600	5 918 400	42 744 000	164 400 000
Semestre 1/AN 5	164 400 000	32 880 000	3 945 600	4 932 000	41 757 600	131 520 000
Semestre 2/AN 5	131 520 000	32 880 000	3 945 600	3 945 600	40 771 200	98 640 000
Semestre 1/AN 6	98 640 000	32 880 000	3 945 600	2 959 200	39 784 800	65 760 000
Semestre 2/AN 6	65 760 000	32 880 000	3 945 600	1 972 800	38 798 400	32 880 000
Semestre 1/AN 7	32 880 000	32 880 000	3 945 600	986 400	37 812 000	0
<b>TOTAUX</b>		328 800 000,00	39 456 000,00	54 252 000,00	328 800 000,00	

## RENTABILITE DE L'ACTIVITE

**CAPACITE D'AUTOFINANCEMENT DU PROJET**

Désignations	An 01	An 02	An 03	An 04	An 05
Bénéfice de l'exercice	10 853 497	67 034 226	64 552 347	32 537 830	70 880 457
Dotations aux amortiss.	20 548 088	43 305 996	43 305 996	43 305 996	43 305 996
Résorption frais prélimin.	858 335	1 716 665	1 716 665	858 335	0
Remboursement CMT		32 880 000	65 760 000	65 760 000	65 760 000
Cash Flow net	32 259 920	112 056 887	109 575 008	76 702 161	114 186 453
Résultat net /C.A. en %	1,71%	29,74%	27,74%	21,52%	25,73%
Cash Flow /C.A. en %	16,01%	38,98%	36,70%	31,25%	34,88%

**SEUIL DE RENTABILITE**

Pour déterminer le seuil de rentabilité, nous avons consolidé les principaux agrégats ci-dessous pour les cinq exercices analysés

- Production vendue
- Charges Variables
- Charges fixes

Le tableau ci-dessous nous permet de constater que le seuil de rentabilité est atteint à partir de la première année à partir de 93 % du C.A.d'activité à

Pours les autres exercices le seuil de rentabilité est atteint à partir de 31 à 39 % du C.A.

## DETERMINATION DU SEUIL DE RENTABILITE

Désignations	An 01	An 02	An 03	An 04	An 05
<b>Production vendue</b>	<b>151 388 160</b>	<b>470 384 480</b>	<b>514 989 760</b>	<b>471 121 600</b>	<b>500 367 040</b>
Production stockée	40 079 250	13 824 000	-13 824 000		12 431 250
Matières et fournit. Cons.	149 496 770	339 928 337	347 609 752	353 610 195	360 935 184
Services	2 760 000	3 096 000	3 120 000	3 150 000	3 180 000
Impôts et taxes	0	0	0	0	0
<b>TOTAL CHARGES VARIABLES</b>	<b>152 256 770</b>	<b>343 024 337</b>	<b>350 729 752</b>	<b>356 760 195</b>	<b>364 115 184</b>
<b>MARGE BRUTE</b>	<b>39 210 640</b>	<b>141 184 143</b>	<b>150 436 008</b>	<b>114 361 405</b>	<b>148 683 106</b>
Frais du Personnel	4 190 720	9 979 560	10 494 400	11 004 700	11 540 515
Frais financiers	60 000	13 947 696	24 906 600	20 921 544	16 936 488
Frais divers	2 700 000	5 200 000	5 460 000	5 733 000	6 019 650
Dotations aux amortiss	20 548 088	43 305 996	43 305 996	43 305 996	43 305 996
Résorbtion frais prélimin.	858 335	1 716 665	1 716 665	858 335	0
<b>TOTAL CHARGES FIXES</b>	<b>28 357 143</b>	<b>74 149 917</b>	<b>85 883 661</b>	<b>81 823 575</b>	<b>77 802 649</b>
<b>% C.A. du seuil de rentabilit</b>	<b>72,32%</b>	<b>52,52%</b>	<b>57,09%</b>	<b>71,55%</b>	<b>52,33%</b>
<b>C.A. Seuil de rentabilité</b>	<b>109 483 917</b>	<b>247 045 929</b>	<b>294 007 654</b>	<b>337 087 505</b>	<b>261 842 072</b>

Formule seuil de rentabilité =

Frais fixes / marge brute

2.5 - Tableau des équipements valorisé  
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION

DESIGNATION	QTE	PRIX UNIT. EUROS	MONTANT & DEVICES	MONTANT EN DINARS
<b>UNITE DE PRODUCTION POULETTES</b>				
Bâtiments préfabriqués			155 030	15 968 090
Plastica P80 5P			266 030	27 401 090
Silos VIS /SPIRAL			13 319	1 371 857
Système enivrement d'eau			3 215	331 145
Système enivrement fientes			6 628	682 684
Système de chauffage			14 818	1 526 254
Système de ventilation			25 147	2 590 141
Prise d'air			25 274	2 603 222
Système de refroidissement			22 915	2 360 245
Tableau électrique			16 190	1 667 570
Câbles électrique			12 462	1 283 586
Système d'éclairage			9 894	1 019 082
Computérisation			2 857	294 271
Supervision			33 600	3 460 800
Emballage et transport			31 600	3 254 800
<b>UNITE DE PRODUCTION PULE PONDEUSE</b>				
Bâtiment préfabriqués	3	195 718	587 154	60 476 862
C3 60X63.5 N 6P	3	351 158	1 053 474	108 507 822
Silos VIS /SPIRAL	3	13 319	39 957	4 115 571
Système adduction d'eau	3	3 215	9 645	993 435
Système enlèvement fientes	3	6 628	19 884	2 048 052
Système de ventilation	3	13 696	41 088	4 232 064
Prise d'air	3	30 040	90 120	9 282 360
Système de refroidissement	3	32 216	96 648	9 954 744
Tableau électrique	3	18 419	55 257	5 691 471
Câbles électriques	3	12 646	37 938	3 907 614
Système d'éclairage	3	12 118	36 354	3 744 462
Computérisation	3	2 857	8 571	882 813
Supervision	1	119 100	119 100	12 267 300
Emballage et transport		145 360	145 360	14 972 080
<b>UNITE PONDEUSE D'ŒUFS</b>				
Bâtiments œufs	1	82 461	82 461	8 493 483
EGGWAY	1	41 449	41 449	4 269 247
Système d'éclairage	1	3 094	3 094	318 682
Supervision		7 500	7 500	772 500
Emballage et transport	1	6 320	6 320	650 960
<b>FOURNITURE EMBALLEUSE</b>				
Emballeuse	1	79 200	79 200	8 157 600
TOTAL			3 199 553	329 553 959



## الملخص:

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و الذي يعتبر من أولويات معظم دول العالم، و قد اعتمدت الدولة منذ الاستقلال على تبني عدة إستراتيجيات و سياسات من أجل تحقيق هذا الهدف.

وقد توجهنا في هذا السياق إلى إسقاط الدراسة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يسعى منذ نشأته إلى ترقية القطاع الفلاحي و تطويره بتمويل المشاريع الهادفة و السعي للخروج عن حيز صادرات المحروقات.

واعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي بعرض أهم السياسات المتعلقة بالقروض و الدعم حكومي، و المنهج التحليلي وذلك لجمع البيانات وربطها بالجانب تطبيقي الذي تم فيه التحقق من صحة الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها كون القطاع الفلاحي قطاع حساس ، تكون فيه نسبة الخسارة مرتفعة والذي يصعب على الفلاح فيه تحديد حجم النفقات و العائدات النقدية، كما أن التمويل يكون غير كاف إذا لم يتبع بسياسة دعم للبحث و الإرشاد الفلاحي تتلائم مع احتياجات الفلاحين.

**كلمات المفتاحية:** القطاع الفلاحي – الإستراتيجيات – البنوك- الدعم الفلاحي.

## Résumé :

L'étude vise à diagnostiquer la réalité du secteur agricole en Algérie, considéré comme l'une des priorités de la plupart des pays du monde, en effet, depuis l'indépendance, l'Etat a adopté plusieurs stratégies et politiques pour atteindre cet objectif.

Dans ce contexte, nous avons dirigé notre étude vers la Banque de d'agriculture et du développement rural, qui cherche depuis sa création à moderniser et développer le secteur agricole en finançant des projets ciblés et en cherchant à sortir de l'espace des exportations d'hydrocarbures.

Dans l'étude, nous nous sommes appuyés sur une approche descriptive pour présenter les politiques les plus importantes liées aux prêts et aux aides publiques, et sur une approche analytique pour collecter les données et les relier à l'aspect pratique dans lequel les hypothèses ont été validées.

L'étude a trouvé un ensemble de résultats dont le plus important est que le secteur agricole est un secteur sensible, dans lequel le pourcentage de perte est très élevé et dans lequel il est difficile pour l'agriculteur de déterminer le montant des dépenses et des revenus monétaires, aussi, le financement est insuffisant s'il n'est pas suivi par une politique de soutien de la recherche agricole compatible avec les besoins des agriculteurs.

**Mots clés:** secteur agricole - stratégies - banques - soutien agricole

---